الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم: اللغة والأدب العربي

أثر الاختلاف في التعدد النحوي

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

من اعداد الطالبتين:

* فرحان جمال
* سلوتات محمد كمال

تحت اشراف:

* بن سعيد كريم

لـــجـــنة المنـــاقشـــة :

رابحي عبد القادر	رئيسا
بن سعيد كريم	مشرفا و مقررا
سعيداني نور الدين	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2025 - 2026م / 1446 - 1447ه

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم: اللغة والأدب العربي

أثر الاختلاف في التعدد النحوي

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

من اعداد الطالبتين:

* فرحان جمال

* سلوتات محمد كمال

تحت اشراف:

* بن سعيد كريم

لـــجـــنة المنـــاقشـــة :

رابحي عبد القادر	رئيسا
بن سعيد كريم	مشرفا و مقررا
سعيداني نور الدين	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2025 - 2026م / 1446 - 1447ه

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و العرفان

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور، لما أحاطني به من عناية علمية وتوجيهات قيّمة، وما أسداه لي من نصائح سديدة كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل، فضلًا عن دعمه المتواصل وتشجيعه الدائم طوال مراحل البحث، فكان نعم الموجّه والمرشد.

كما أتوجه بخالص التقدير والعرفان إلى أساتذة جامعة الدكتور مولاي الطاهر، ولا سيما أساتذة كلية الآداب واللغات والفنون، على ما بذلوه من جهود علمية ومعرفية أسهمت في تكويننا الأكاديمي وصقل معارفنا.

ولا يفوتني أن أعبّر عن بالغ شكري وامتناني لعائلتي الكريمة، ولكل من قدّم لي يد العون وساهم، من قريب أو بعيد، في إتمام هذا العمل وإخراجه إلى حيز الوجود.

إهداء

إلى من كان دعاؤهما سرَّ نجاحي، إلى من غرسا في نفسي الأمل والطموح، إلى أعزّ الناس وأغلى القلوب...

أبي الغالي وأمي الحبيبة، أهديكما ثمرة جهدي وتعب سنواتي، راجيًا من الله أن يحفظكما ويديم عليّ نعمتكما. وإلى إخوتي وعائلتي الكريمة، الذين كانوا سندًا وعونًا لي في كل خطوة.

وإلى أصدقائي الأعزاء، رفقاء الدرب واللحظات الجميلة، شكرًا لكل من شاركني التعب والفرح، وكان إلى جانبي بالكلمة الطيبة والدعم الصادق.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة، أهديكم هذا العمل المتواضع.

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، أهدي ثمرة جهدي إلى من كانا نور دربي وسرّ قوتي...

إلى أبي العزيز، الذي علّمني أن النجاح ثمرة الصبر والاجتهاد.

وإلى أمي الحبيبة، التي كان دعاؤها يرافقني في كل خطوة، وكان حنانها مصدر الأمان والطمأنينة.

إليكما أهدي هذا الإنجاز المتواضع، عرفانًا بفضلكما وتقديرًا لتضحياتكما.

كما أهديه إلى أصدقائي الأوفياء، الذين شاركوني لحظات التعب والأمل، وكانوا خير سند في مشواري الدراسي.

وإلى كل من وقف إلى جانبي وساعدني بكلمة طيبة أو نصيحة صادقة، أهدي هذا العمل بكل محبة وامتنان.

مقـــــدمة

-مقدمة

يُعدّ النحو العربي من أهم العلوم التي شكّلت البنية الفكرية للدرس اللغوي العربي، إذ ارتبط منذ نشأته الأولى بمحاولة ضبط اللسان العربي وحماية اللغة من اللحن والاضطراب.

وقد تطور هذا العلم عبر مراحل تاريخية متعاقبة، أسهمت فيها جهود علمية ومدارس نحوية متعددة، أنتجت ثراءً في القاعدة النحوية وتنوعًا في التوجيهات الإعرابية. ويُعدّ التعدد النحوي أحد أبرز مظاهر هذا الثراء، حيث يعكس قدرة اللغة العربية على استيعاب أكثر من تحليل للبنية الواحدة، تبعًا لاختلاف المناهج بين النحاة في الاعتماد على السماع أو القياس أو الدلالة.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة أثر الاختلاف في التعدد النحوي، باعتباره ظاهرة لغوية ومنهجية تكشف عن عمق الفكر النحوي العربي وتعدد رؤاه، كما تتيح الانتقال من نحو الجملة إلى نحو المعنى في إطار تحليل أكثر شمولية للنص اللغوي. إشكالية الموضوع تتمثل إشكالية هذه المذكرة في التساؤل حول طبيعة العلاقة بين الاختلاف النحوي والتعدد في التحليل، ومدى تأثير هذا الاختلاف على بناء القاعدة النحوية واستقرارها. وعليه يمكن طرح الإشكال المركزي الآتي:

كيف أسهم الاختلاف بين النحاة والمدارس النحوية في إنتاج التعدد النحوي، وما أثر ذلك

في تطور القاعدة النحوية من نحو الجملة إلى نحو المعنى؟

ينبثق عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية: ما المقصود بالتعدد النحوي وما مجالاته؟

ما الأسباب العلمية والمنهجية المؤدية إلى ظهور الاختلاف النحوي؟

كيف تعاملت المدارس النحوية (البصرية، الكوفية، البغدادية) مع الظواهر اللغوية؟ ما دور التحليل النحوي في تفسير التعدد وتوجيهه؟

كيف يساهم التعدد النحوي في الانتقال من تحليل الجملة إلى تحليل المعنى؟

إلى أي مدى يمكن اعتبار التعدد النحوي ثراءً لغويًا بدل كونه اضطرابًا قاعديًا؟

تم اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات علمية ومنهجية، أهمها:

إبراز أهمية التعدد النحوي في فهم البنية اللغوية العربية.

الكشف عن دور الاختلاف بين النحاة في تطوير الدرس النحوي

الرغبة في ربط النحو التقليدي بالتحليل الدلالي الحديث.

الاهتمام بالانتقال من نحو الجملة إلى نحو النص والمعنى.

محاولة إبراز الطابع المرن للقاعدة النحوية العربية وقدرتها على التعدد والتأويل.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم الجانب الوصفي على عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتعدد النحوي والمدارس النحوية، بينما يتولى الجانب التحليلي دراسة أسباب الاختلاف وتفسير أثره في بناء القاعدة النحوية وتحولها من مستوى الجملة إلى مستوى المعنى. ويُعد هذا المنهج مناسبًا لطبيعة الموضوع، لأنه يسمح بفهم الظاهرة اللغوية في سياقها التاريخي والفكري مع تحليل أبعادها العلمية.

تتكون هذه المذكرة من ثلاثة فصول رئيسية: الفصل الأول يتناول الإطار النظري للمدونة النحوية العربية وتطورها، من خلال تعريف النحو، وسياقه التاريخي، وأبرز جهود تأسيسه، إضافة إلى المدارس النحوية وأثرها في الاختلاف. الفصل الثاني يعالج مفهوم التعدد النحوي والتحليل النحوي، مع التركيز على أسبابه ومجالاته، ودوره في تفسير الاختلاف وتوجيه القاعدة النحوية. الفصل الثالث ينتقل من نحو الجملة إلى نحو المعنى، حيث يناقش العلاقة بين التعدد النحوي والدلالة، ومجالات التحليل الصرفي والتركيبي والدلالي.

واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات التي ارتبطت بطبيعة الموضوع وتشعب مجالاته، حيث إن التعدد النحوي يُعدّ من القضايا المعقدة في الدرس اللغوي العربي، لارتباطه باختلاف مناهج النحاة وتعدد توجيهاتهم الإعرابية. ومن أبرز هذه الصعوبات كثرة المصادر وتنوعها بين القديم والحديث، مما استلزم جهداً في الانتقاء والموازنة بينها. كما تمثلت صعوبة

أخرى في تداخل المصطلحات النحوية واختلاف دلالاتها بين المدارس النحوية، الأمر الذي يتطلب دقة في الفهم والتحليل. إضافة إلى ذلك، فإن الربط بين الجانب التاريخي للمدونة النحوية والجانب التحليلي الحديث شكل تحديًا في محاولة تقديم معالجة متوازنة للموضوع.

تقوم هذه المذكرة على جملة من المصادر والمراجع التي تعالج موضوع التعدد النحوي وأسبابه من زوايا مختلفة، حيث يُعدّ كتاب حيدر عبد الحسين علوان وبكر عبد المجيد ثامر حول تعدد الأوجه النحوية في كتاب شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية مرجعًا مهمًا في دراسة الظاهرة من خلال تطبيقاتها في التراث النحوي، إذ يبرز كيفية تنوع التوجيهات الإعرابية داخل النص الواحد.

كما يُعدّ كتاب محمود حسن الجاسم أسباب التعدد في التحليل النحوي من المراجع الأساسية التي تفسر الخلفيات العلمية والمنهجية لظهور الاختلاف النحوي، من خلال ربطه بين السماع والقياس والدلالة.

أما كتاب العزالي قواوة من نحو الجملة إلى نحو النص فيمثل مرجعًا حديثًا يربط بين الدرس النحوي التقليدي والتوجهات اللسانية الحديثة، خاصة في ما يتعلق بتجاوز حدود الجملة نحو تحليل النص والمعنى، وتُسهم هذه المراجع مجتمعة في بناء إطار نظري وتحليلي متكامل يساعد على فهم التعدد النحوي بوصفه ظاهرة علمية تعكس ثراء اللغة العربية ومرونة بنيتها.

تمهيد

تعتبر اللغة العربية واحدة من أقدم اللغات السامية وأكثرها دقة وتنظيمًا، وقد امتازت بفصاحتها وثرائها اللغوي منذ نشأتها. إلا أن هذا الثراء لم يكن كافيًا لضمان وضوح التعبير وصحة القراءة، فظهرت الحاجة إلى علم ينظم تركيب الكلام ويوضح قواعده، وهو ما أدى إلى بروز علم النحو، الذي أسهم بشكل أساسي في حفظ اللغة وصيانتها من الأخطاء، لقد كان النحو نتيجة تراكم خبرات لغوية وثقافية واجتماعية، جعلت العرب قادرين على ضبط ألفاظهم ومعانيهم في الكلام والخطاب. ظهر النحو العربي في سياق اجتماعي وثقافي محدد، حيث امتزج العرب بالشعوب الجديدة في ظل الفتوحات الإسلامية، وبرزت الحاجة لتعليم الموالى حديثي الإسلام لغة القرآن وفهمه، بالإضافة إلى حماية النصوص الدينية والأدبية من اللحن والأخطاء.

ومن هنا، نشأت الجهود المبكرة لتأسيس قواعد النحو في البصرة والكوفة، لتنتقل لاحقًا إلى بغداد وتصبح جزءًا أساسيًا من ثقافة العرب العلمية والفكرية. كما أن دراسة النحو لم تقتصر على جانب النظريات المجردة، بل كانت مرتبطة بحياة العرب اليومية ولغتهم العملية. فقد أدرك العلماء أن الالتزام بالقواعد النحوية هو السبيل للحفاظ على دقة المعنى وجمال الأسلوب، وأن أي انحراف عن هذه القواعد يؤدي إلى اللحن، الذي يضعف وضوح الكلام ويشوّه معناه.

لذلك، أصبح النحو وسيلة لضبط الفكر والتعبير، وحصانة لغوية تحمي اللغة من الزلل، وتضمن انتقال الثقافة والعلوم والمعرفة عبر الأجيال. لقد ساهمت جهود العلماء الأوائل مثل أبو الأسود الدؤلي في وضع اللبنات الأولى للنحو العربي، فأسس قواعد

الإعراب وفصل بين الاسم والفعل والحرف، ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي ليضع المصطلحات والنظريات الأساسية مثل العوامل والمعمولات، ويرسخ نظام علامات الإعراب. أما سيبويه فابتكر النسق الاصطلاحي للنحو، مبتكرًا بناءً متكاملًا يربط بين المفاهيم والقواعد ويضمن انسجامها داخل البنية اللغوية. ومن خلال هذه الجهود المتتالية، أصبح النحو علمًا منهجيًا متكاملاً، يعتمد على الملاحظة والاستقراء والتعليل، ويشكل أساسًا لفهم اللغة العربية وحفظها.

الفصل الأول: الاطار النظري للمدونة النحوية العربية وتطورها

المبحث الأول: ماهية النحو العربي

المطلب الأول: تعريف النحو العربي

-النحو في اللغة:

يرى ابن جني أن النحو في اللغة هو القَصْد، إذ يقول: «وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوتُ نحواً، كقولك: قصدتُ قصداً، ثم خُصَّ به انتحاءُ هذا القبيل من العلم...».

وعليه فالنحو لغةً عند ابن جني يعني القصد والاتجاه، ثم انتقل هذا اللفظ من معناه اللغوي العام إلى الدلالة الاصطلاحية الخاصة بعلم النحو، أي: قصد المتكلم إلى سلوك طريقة العرب في كلامهم من حيث الإعراب والبناء. ويؤكد ابن جني هذا الانتقال

الدلالي بالمقارنة مع لفظ الفقه، إذ كان في الأصل بمعنى الفهم والمعرفة، ثم خُصَّ بعلم الشريعة، وكذلك النحو خُصَّ بعلم العربية[1].

ومنه فان النحو لغةً عند ابن جني: القصد، ومنه سُمِّي علم النحو؛ لأنه قصدٌ إلى كلام العرب وطرائقهم في التعبير.

-النحو في الاصطلاح:

هو علمٌ يُعنى ببيان القوانين التي تحكم تأليف الكلام في اللغة العربية، وضبط العلاقات بين الكلمات داخل الجملة وبين الجمل بعضها مع بعض، من حيث مواقعها، ووظائفها، وأحوالها الإعرابية والبنائية، بما يحقق اتساق العبارة وسلامة التركيب، ويمكن اللغة من أداء المعاني المقصودة أداءً واضحًا[2].

ومنه فالنحو العربي علم يدرس نظام تركيب الجملة العربية، ويكشف القواعد التي تنتظم بها الكلمات في السياق، من حيث الإعراب والبناء والوظيفة والترتيب، لتحقيق الدلالة الصحيحة والمعنى المقصود.

المطلب الثاني: السياق التاريخي والثقافي لنشأة النحو

نشأ النحو العربي في البداية بشكل محدود وبسيط، شأنه شأن كل علم يولد صغيراً قبل أن يكبر ويترسخ. وكان أبو الأسود الدؤلي أول من أدركه عقله وفهم ضرورته، فشرع في وضع قواعده الأولى، لتكون أساسًا يمكن البناء عليه، وقد أيده الإمام في ذلك وأشار على تلاميذه بمتابعة ما وضعه، فقاموا بما عهد إليهم من الدراسة والعمل الدؤوب، رغم أن

[1] ابن جني، الخصائص، أبو الفتح عثمان)، تح محمد علي النجار، الناشر: المكتبة العلمية، د.ط، دست، ج1، ص: 34

[2] ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ط02، 1992م، ص: 17.

العلماء بعده لم يصلوا إلى يقين تام بما وضعه أبو الأسود أول مرة تفصيلًا، وقد كانت البصرة مركز هذه النهضة العلمية، حيث تميز أهلها بميل طبيعي إلى دراسة هذا الفن، وذلك لضرورة حماية لسان العرب من الوقوع في الأخطاء اللغوية، ولأهمية تعلم اللغة العربية لدى الموالى الذين اعتنقوا الإسلام حديثًا، رغبة منهم في فهم لغة الدين ورفع مكانتهم بين العرب[1].

لقد اجتهد هؤلاء العلماء والموالون في دراسة النحو وزيادة معارفهم فيه، حتى ظهر منهم جيل من العلماء البارزين الذين أسهموا في تطوير هذا العلم ودفعه إلى الأمام، فانتقل من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التدوين والتصنيف، مضيفين ما استدركوه وابتدعوه، إلى أن اكتمل وضعه قبل غيره من الفنون اللغوية الأخرى. وكان الدافع وراء هذا النشاط الملحوظ هو الحاجة الماسة للنحو، خصوصًا في ظل الفتوحات الإسلامية المتسارعة، وامتزاج العرب بالشعوب الجديدة، مما أدى إلى انتشار الأخطاء اللغوية، فشعر العلماء بضرورة وضع قواعد دقيقة تحفظ اللغة وتؤسس لصيانتها[2].

وخلال العصر الأموي، تم ضبط قواعد النحو وتأسيسها بشكل متكامل، ليأخذ العلم بعد ذلك طريقه إلى العصر العباسي، حيث درس على نطاق واسع في مدينتي البصرة والكوفة، وكمل وأوفى على الغاية في بغداد، قبل تمام القرن الثالث الهجري. ويمكن القول إن

[1] ينظر : الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2005، ص 34.
[2] الشيخ محمد الطنطاوي، المرجع السابق، ص 35.

تطور النحو مر بمراحل متتابعة تشبه أطوار حياة الإنسان: مرحلة الولادة، والنشوء، والشباب، وصولًا إلى الكهولة، وقد انتقل من طور إلى آخر على أيدي العلماء الذين حملوا عبء هذا الفن ونقلوه من مرحلة تأسيسية إلى مرحلة اكتمال وتدوين محكم، حتى أصبح علم النحو ركيزة أساسية للغة العربية وثقافتها[1].

خلاصة القول ان نشأ النحو العربي على يد أبو الأسود الدؤلي في البصرة، ثم تطور على أيدي علماء الموالى والعرب حتى اكتمل وضعه في العصر الأموي والعباسي، ليصبح علمًا أساسيًا يحفظ اللغة من الأخطاء ويؤسس لدراستها.

المطلب الثالث: دور اللحن واختلاط الألسنة

اللحن في اللغة:

اللحن في اللغة يحمل عدة معانٍ، أبرزها الخطأ واللغة والفهم والفطنة، ويُستخدم للتعبير عن الابتعاد عن المقصود أو الإحاطة من جوانب أخرى، فقد قال ابن منظور: "اللحن: الخطأ في الإعراب. يقال: فلان لَحَانُ، أي كثير الخطأ"، ومنه قولهم في القرآن "اقرءوا القرآن بلحون العرب"، أي بطُرُق وأصوات العرب، كما ورد أن اللحن قد يعني الفطنة والحكمة والذكاء في

[1] الشيخ محمد الطنطاوي، المرجع السابق، ص 35.

فهم الكلام، ويُستدل من خلال السياق على المعنى المقصود للكلمة، فالسياق اللغوي هو الذي يحدد أي معنى من معاني اللحن هو المراد[1].

– اللحن في الاصطلاح:

عرف علماء النحو واللغة اللحن اصطلاحًا بأنه إمالة شيء عن جهته أو خطأ في النطق أو الإعراب، كما عرفه أحمد بن فارس. وقد جاء اللحن في كتب النحاة بمعنى اللغة نفسها، كما عند ابن الأنباري، ليشمل جميع الأصوات والكلمات التي يعبر بها قوم عن أغراضهم، وبذلك، يجمع التعريف الاصطلاحي بين جانب الخطأ اللغوي والفني والجانب اللغوي العام، مؤكدًا أن اللحن ليس مجرد خطأ بل قد يشمل أساليب التعبير المختلفة في اللغة العربية[2].

اللّحن في اللغة العربية يحمل معانٍ متعددة، أبرزها الخطأ والانحراف عن الصواب، وقد يدل أحيانًا على الفهم والفطنة، ويتحدد معناه حسب السياق. أما اصطلاحًا، فهو إمالة الشيء عن جهته أو الخطأ في النطق أو الإعراب، وقد يُستخدم أيضًا بمعنى اللغة أو أسلوب التعبير، ليجمع بين الجانب اللغوي والفني في التعبير والكلام.

–دور اللحن في النحو العربي:

[1] وليد حمدي عبد غريب، موقع اللحن والاغتراف في الأدب العربي، بحث مشاركة المؤتمر الدولي الثاني للمجلس الدولي للغة العربية، الجامعة التكنولوجية – بغداد، 2013م / 1434هـ، ص5.

[2] وليد حمدي عبد غريب، المرجع نفسه، ص6.

في النحو العربي، يلعب اللحن دورًا محوريًا في تحديد مدى التزام المتكلمين والكتّاب بالقواعد النحوية والصرفية، فهو مؤشر واضح على الانحراف عن الصواب اللغوي. يظهر اللحن النحوي في أخطاء مثل استخدام صيغ الجمع في غير محلها، أو خلط حروف الجر، أو إسقاط الحروف والأدوات اللازمة للجملة، مما يؤدي إلى تغيير التركيب اللغوي وإضعاف وضوح المعنى. كما يظهر اللحن الصرفي في استخدام أوزان الأفعال أو صيغها بشكل غير صحيح، وهو ما يؤثر على الدلالة ويضعف اتساق النص أو الكلام[1].

ويكتسب اللحن أهمية خاصة في دراسة القرآن الكريم، حيث يرتبط بدقة التجويد وسلامة القراءة، إذ يمكن أن يكون اللحن جليًا يغير المعنى تمامًا أو خفيًا يؤثر على قواعد النطق دون المساس بالدلالة، مثل عدم تطبيق الغنة أو المد في مواضعه الصحيحة، ومن هذا المنطلق، يمثل اللحن في النحو العربي أداة لفهم أخطاء اللغة الشائعة وتحليل مستوى الإتقان اللغوي لدى الأفراد، كما يشدد على ضرورة التمرين المستمر والممارسة الدقيقة للقواعد النحوية والصرفية، ليظل التعبير اللغوي صحيحًا ومتماسكًا سواء في الكتابة أو الكلام[2].

دور اللحن في النحو العربي يكمن في كونه مؤشراً على أخطاء النطق والتركيب اللغوي، ويساعد على تصحيح الانحرافات وضمان التزام اللغة بالقواعد النحوية والصرفية وتحقيق وضوح المعنى.

[1] عبد المنعم العبدو، اللحن في اللغة العربية: تاريخه، تأثيراته ودور الإسلام في مكافحته، يناير 28, 2024، 13:45، مقال على موقعhttps://masarat-sy.or

[2] عبد المنعم العبدو، المرجع نفسه.

-اختلاط الألسنة في النحو العربي:

إنَّ لعلم النحو أثرًا بالغًا في حفظ اللغة العربية من الانحرافات اللغوية والزلل، فهو الوسيلة التي يقي بها الإنسان لسانه من الوقوع في اللحن، ويضمن سلامة التعبير ودقة المعنى. وقد كان علماء اللغة القدماء، الجهابذة من أسلافنا، يعتزون بمعرفة النحو ويعتبرونه علامة على التمكن من العربية وفصاحتها، ويرون أن من يفتقر إليه يفضحه كثرة الأخطاء والزلل في كلامه، فمهما كانت براعة الإنسان في الخطابة أو الشعر، فإن غياب القواعد النحوية يحول دون نجاح كلامه[1].

فاللحن يطمس محاسن التعبير ويهدم طبقة الكلام، ويُفقد الإنسان جميع ما أحسنه من مهارات لغوية، فتظهر عيوبه عند مواجهته بما يجهله. وقد وصف الشاعر هذا الواقع حين قال:

لِسَانُ الْفَتَى نِصْفٌ وَنِصْفٌ فُؤَادُهُ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا صُورَةُ اللَّحْمِ وَالدَّمِ

فالمعنى هنا أن لسان الإنسان، إذا خال من ضبط النحو، لا يساوي شيئًا سوى الأعضاء المادية، فلا روح للكلام ولا أثر للبلاغة، لأن الانسجام بين الفكر واللسان يتوقف على التزام قواعد اللغة، ومن هذا المنطلق، يصبح تعلم النحو ليس مجرد حفظ قواعد جامدة، بل ممارسة لضبط الفكر والتعبير، وحصنًا ضد الأخطاء التي تشوّه المعنى، وتجعل

[1] أبو أنس أشرف بن يوسف بن حسن، النحو وتقويم اللسان، 2017/7/30 ميلادي - 1438/11/7 هجري، 11:22، مقال على موقع https://www.alukah.net/literature_language/0/118641/

الكلام عاجزًا عن نقل الصورة الذهنية أو الانفعال الإنساني بدقة ووضوح. إن دراسة النحو إذن تُعدّ ضرورة تعليمية وحصانة لغوية، تجعل الإنسان قادرًا على التعبير عن فكره بسلاسة، وعلى الموازنة بين جمال الأسلوب وصحة المعنى، فتحافظ على العربية أمة ولغةً وتاريخًا[1].

علم النحو حصن اللغة العربية، فهو يضمن دقة المعنى وجمال الأسلوب، ويحول دون أن يفقد الكلام فصاحته وروحه، فتعلّمه ليس حفظًا للقواعد فحسب، بل وسيلة لضبط الفكر والتعبير والحفاظ على سلامة اللغة وقرأتها.

المبحث الثاني: الجهود الفكرية واللغوية في تأسيس النحو

المطلب الأول: أبو الأسود الدؤلي ودوره التأسيسي

يعتبر أبو الأسود الدؤلي (ظالم عمرو بن ظالم) من أعلام اللغة العربية الذين أسسوا اللبنات الأولى لعلم النحو، فقد جاء دوره في مرحلة كان فيها اللسان العربي في أوج صموده وفصاحته، ولكن دون قواعد موحدة تحمي النصوص من الخطأ في القراءة والتأليف. وقد ارتكز أبو الأسود في إبداعه العلمي على ما كان يجمعه من خبرة لغوية وثقافية متراكمة من دراسة كلام العرب وأقوالهم، إلى جانب اطلاعه على النصوص القرآنية والحديثية، وروايته عن كبار الصحابة كالصحابي الجليل علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب، وعن ابن عباس[2].

[1] أبو أنس أشرف بن يوسف بن حسن، المرجع السابق.

[2] مرحوم يونس، رائد مضمار النحو العربي "أبو الأسود الدؤلي"، مايو 10, 2023، 13:34، مقال على موقع https://islamanar.com/arabic-grammar-6/

أبو الأسود الدؤلي وضع أسس علم النحو العربي استنادًا إلى خبرته في كلام العرب والنصوص الدينية لتوحيد قواعد اللغة وحماية النصوص من الخطأ.

لقد كان أبو الأسود يرى أن اللغة ليست مجرد كلمات عابرة، بل هي نظام دقيق يجب دراسته وفهمه، فجاءت عبارته الشهيرة: "لي انح هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك"، دلالة على أنه بدأ بوضع أساسيات علم النحو ثم دَعَا الآخرين ليكملوا هذا البناء بما يروونه من اللغة الصحيحة. ويظهر من ذلك اعترافه بأن النحو علمٌ حيّ، يستند إلى العقلية العربية وتطبيقاتها العملية، وليس مجرد كتابات جامدة. ويمكن القول إن منهجه في النحو كان استقراءً دقيقًا لكلام العرب، بحيث صاغ قواعد تصحيح الإعراب وترتيب الكلام، ففصل بين الاسم والفعل والحرف، وأوجد أولى القواعد التي مكنت العرب من التمييز بين الصحيح والفاسد في التعبير[1].

أبو الأسود الدؤلي أسس علم النحو بالاستقراء من كلام العرب، فضع قواعد الإعراب والفصل بين الاسم والفعل والحرف، مع التأكيد على أن النحو علم حي قابل للتطوير.

وقد عُرف عنه شجاعته في الحق واعتداده بنفسه، وهو ما انعكس على استقلالية آرائه العلمية، إذ لم يتأثر بالملوك أو بالضغوط الاجتماعية، بل اعتبر أن العلماء هم الحاكمون الحقيقيون على المعرفة، كما صرح قائلاً: "الملوك حكام

[1] مرحوم يونس، المرجع السابق.

على الدنيا والعلماء حكام على الملوك". لم يقتصر أثره على وضع القواعد فحسب، بل شمل تنقيط المصحف لتيسير قراءة القرآن وفهمه بشكل دقيق، ما يعكس اهتمامه العميق بدقة اللغة العربية وحفظها من الالتباس[1].

أبو الأسود الدؤلي تميز باستقلالية رأيه وشجاعته، فأثرى النحو وتنقيط المصحف لحفظ اللغة العربية وضمان دقة فهم القرآن.

ومن خلال مدرسته النحوية في البصرة، نشأ جيل من التلاميذ الأعلام مثل عبد الرحمن بن هرمز، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، وعنبسة الفيل، الذين حملوا الراية بعده، ووسعوا نطاق النحو حتى أصبح علمًا مستقلاً له قواعده وفروعه، وظل تأثيره ممتدًا عبر القرون إلى يومنا هذا. إن أبا الأسود الدؤلي لم يكن مجرد مؤسس لقواعد اللغة، بل كان حلقة محورية في سلسلة المعرفة اللغوية، فقد جمع بين الفهم العميق للغة، والذكاء العلمي، والشجاعة الفكرية، ما جعله بحق مؤسس علم النحو العربي وأحد رواده العظام. فعمله أسس لأمة لغوية متماسكة، ونقش اسمه في تاريخ الفكر العربي كمنارة لا ينطفئ نورها، وما يزال علم النحو حتى اليوم يرتكز على ما أسسه من قواعد أولية، ويشهد له كل من درس العربية أو اشتغل بها[2].

[1] مرحوم يونس، المرجع السابق.

[2] مرحوم يونس، المرجع نفسه.

أبو الأسود الدؤلي أسس علم النحو العربي، وعلّم تلاميذًا حملوا علمه، فأسس قواعد اللغة التي ما زالت تؤثر في دراسة العربية حتى اليوم.

المطلب الثاني: الخليل بن أحمد الفراهيدي ومنهجه

هو عالم لغوي بارز ومؤسس علم العروض والنحو في اللغة العربية، وُلد عام 100 هـ في عُمان وعاش وتوفي في البصرة سنة 170هـ، تميز بذكائه الخارق وشغفه بالعلم، فقد درس اللغة العربية والحديث والفقه، كما اهتم بالعلوم غير العربية كالرياضيات وعلم الموسيقى اليوناني، وأتقنها حتى تأثر بها علماء لاحقون مثل إسحاق الموصلي، تتلمذ على يد كبار علماء عصره في البصرة، مثل عاصم بن أبي النجود وأبو عمرو بن العلاء، وأصبح أستاذًا لتلاميذ بارزين منهم سيبويه وعيينة بن عبد الرحمن عرف بالخُلق الحسن والزهد والورع، وقد أفنى حياته في خدمة اللغة العربية، مؤلفًا كتبًا مهمة منها: العين، والعروض، والشواهد، والنغم، والجمل في النحو، حظي بمكانة رفيعة بين العلماء، وقد وصفه معاصروه بأنه نموذج للعلماء الأتقياء والنابغين[1].

الخليل بن أحمد الفراهيدي عالم لغوي بارز ومؤسس العروض والنحو، تميّز بذكائه وعلمه الواسع، وعلّم تلاميذًا كبارًا مثل سيبويه، وألف كتبًا أساسية في اللغة العربية.

يُعد من أبرز العلماء الذين أسهموا في تأسيس علم النحو ووضع أُسسه النظرية والتطبيقية. فقد كان رائدًا في وضع مصطلحات النحو والصرف وأبوابهما، حيث

[1] محمد عدنان فخري, منهج الخليل بن أحمد في تأسيس القواعد النحوية من خلال كتاب الجمل في النحو، بوقور جاوة الغربية، إندونيسيا، ص4.

عـرّف وسمّـى المفـاهيم الأساسـية الـتي لا تـزال تُـدرس حـتى اليـوم، مثـل المبتـدأ والخـبر، وكـان وأخواتهـا، وإن وأخواتهـا، والفاعـل والحـال والتوابـع، بالإضـافة إلى أدوات النـداء والندبـة والاسـتغاثة والترخـيم. كمـا صـنّف الضـمائر، وميّـز بـين المـذكر والمؤنـث، وبـيّن الفروق بين المعرب والمبني، مسهماً بذلك في وضوح البنية اللغوية للجملة العربية[1].

خلاصـة القـول أن الخليـل بـن أحمـد الفراهيـدي سـاهم في تأسـيس علـم النحـو، فوضـع المصطلحات والقواعد الأساسية للجملة العربية التي تُدرس حتى اليوم.

وضـع الخليـل كـذلك نظـام علامـات الإعـراب، فسـمّى حركـة الاسـم الرفـع والنصـب والخفـض، وحركـة الفعـل المبـني الضـم والفـتح والكسـر، أمـا سـكون الحـروف فسـمّاه الوقـف، وهـو مـا مكّـن مـن توحيـد قواعـد الإمـلاء والنطـق الصـحيح للكلمـات والجمـل. إضـافة إلى ذلـك، أسـس الخليـل نظـريتين مهمتـين في النحـو: العوامـل والمعمـولات، اللتـين تمـثلان حجـر الأسـاس لفهـم العلاقـة بـين أجـزاء الكـلام وكيفيـة ارتباطهـا ببعضـها داخـل الجملـة. كمـا اعتمـد الخليـل في وضـع قواعـده علـى السـماع، أي النقـل المباشـر عـن العـرب، والتعليـل، أي إيجـاد سـبب لكـل قاعـدة لغويـة، والقيـاس، أي اسـتنتاج قاعـدة جديـدة علـى أسـاس قاعـدة معروفـة، ممـا أتاح

[1] محمد عدنان فخري, المرجع السابق، ص9.

تأسيس علم النحو بشكل منهجي ومنطقي، قائم على الملاحظة والتحليل الذكي للغة[1].

نستنتج بأن الخليل بن أحمد وضع نظام علامات الإعراب ونظريات العوامل والمعمولات، مؤسسًا علم النحو بطريقة منهجية قائمة على السماع والتعليل والقياس.

المطلب الثالث: سيبويه وبناء النسق النحوي

يُعد سيبويه من أعظم علماء النحو في تاريخ اللغة العربية، وقد أسهم بشكل محوري في تأسيس النسق الاصطلاحي للنحو العربي، حيث تجاوز مجرد تسجيل الظواهر اللغوية إلى بناء نظام منهجي متكامل يربط بين المفاهيم النحوية والظواهر اللغوية بطريقة نسقية مترابطة. فقد اعتمد في كتابه الشهير على بنية متكاملة ترتكز على مبادئ النسق الاصطلاحي، أي أن كل مفهوم نحوي لا يُفهم بمعزل عن المفاهيم الأخرى المرتبطة به، بحيث تتشابك المصطلحات والموضوعات في علاقات ترابطية ولزومية، تعكس طبيعة اللغة العربية وأسسها الداخلية[2].

[1] محمد عدنان فخري, المرجع السابق، ص9.

[2] بومود طارق، أثر النسق الاصطلاحي في تكوين المفاهيم النحوية عند سيبويه دارسة في المفهوم والوظائف والتمثلات، مجلة اللغة الوظيفية، المجلد 11، العدد 2، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة، (الجزائر)، 2024م،ص112.

خلاصة القول أن سيبويه أسس النسق الاصطلاحي للنحو العربي، مبتكرًا نظامًا متكاملًا يربط بين المفاهيم النحوية والظواهر اللغوية بطريقة مترابطة ومنهجية.

أحد أبرز مظاهر هذا النسق هو البناء النسقي للأبواب النحوية، حيث يرى سيبويه أن كل باب نحوي يمثل وحدة متكاملة تجمع بين عناصر موضوعية متعددة، مثل باب الكلام، وباب المعرب والمبني، وباب المبتدأ والخبر، وباب الفاعل، وباب الحال، وباب كان وأخواتها. هذه الأبواب ليست مجرد عناوين تنظيمية، بل هي تمثل هيكلًا نسقيًا يربط الجزء بالكل، والفرع بالأصل، بحيث يوجه ترتيب الأبواب طريقة تفكير النحوي في التعامل مع الظواهر اللغوية[1].

سيبويه نظم الأبواب النحوية في بناء نسقي متكامل يربط كل باب بالكل، موجهًا طريقة تفكير النحوي في دراسة الظواهر اللغوية.

فكل باب يحتوي على مجموعة من النظائر النحوية المتصلة بعضها ببعض، والتي يمكن تفسيرها وفق علاقة مفهومية ومصطلحية محددة، مما يمنح الكتاب وحدة متسقة وأسسًا منهجية متينة لتطوير الأحكام والقواعد النحوية. إلى جانب ذلك، وظف سيبويه علاقة الأصل بالفرع كأساس نسقي لبناء المفاهيم النحوية. فالأصل يمثل قاعدة عامة أو مبدأ كليًا مستمدًا من استقرار الظواهر اللغوية المتشابهة، بينما تُستنتج الفروع منه وفق العلة المشتركة، مثل التفريق بين المذكر

[1] بومود طارق، المرجع السابق، ص112.

والمؤنث، والمفرد والجمع، أو بين التنكير والتعريف. هذه العلاقة تجعل الفروع مبنية على الأصل، مستمدة منه صفاتها الثابتة، وهو ما أكد عليه ابن جني حين أشار إلى أن الأصل مستقل عن الفروع ولا يحتاج إليها[1].

وخلاصة القول أن سيبويه استخدم علاقة الأصل بالفرع في النحو، حيث يُستمد الفروع من القواعد العامة للأصل لتوفير أساس نسقي متماسك للمفاهيم والقواعد النحوية.

بينما تُبنى الفروع على هذا الأصل لتعليل الظواهر النحوية. ومن خلال هذا النسق، يمكن فهم القواعد النحوية على أنها شبكة مترابطة من العلاقات بين الظواهر العامة والخاصة، وليس مجرد جمل منفصلة، علاوة على ذلك، ركز سيبويه على نسقية البنية والمجرى في الاصطلاح النحوي، أي العلاقة بين البنية الصيغية للكلمة أو الجملة والمجرى النطقي الذي تتبعه في كلام العرب، فقد أدرك أن لكل مجرى كلامي مسلكه الخاص، وأن ترتيب وتموضع العناصر اللغوية ضمن الجملة يخضع لهذا المجرى المعهود، وهو ما يضمن تساوق العناصر وانسجامها داخل البنية الصرفية والنحوية[2].

ونستنتج مما سبق سيبويه رأى القواعد النحوية شبكة مترابطة، حيث تُبنى الفروع على الأصل وتنسجم مع البنية الصيغية والمجرى النطقي لكلام العرب.

المبحث الثالث: المدارس النحوية وأثرها في الاختلاف

-المطلب الأول: المدرسة البصرية

[1] بومود طارق، المرجع السابق، ص113.
[2] المرجع نفسه، ص113.

يجمع الدارسون قديمًا وحديثًا على أنّ النحو العربي قد نشأ في البصرة قبل غيرها من الأمصار الإسلامية، ومنها انطلقت أولى الجهود العلمية المنظمة لضبط اللغة العربية وتقعيدها. وقد قطع النحو البصري أشواطًا بعيدة في التقعيد والتأصيل قبل أن تتشكل ملامح المدرسة الكوفية لاحقًا. ويرتبط ظهور النحو في البصرة بجملة من العوامل التاريخية والحضارية؛ فقد كانت البصرة من أوائل الأمصار التي شهدت تحضرًا مبكرًا واستقرارًا عمرانيا، كما أصبحت مركزًا علميًا وثقافيًا مهمًا بفعل احتكاكها بمختلف الشعوب والثقافات الوافدة. وفي بيئة كهذه تنمو الحياة العقلية المنظمة، وتتبلور العلوم التي تفرضها حاجات المجتمع، وكان من أبرزها علم النحو الذي جاء استجابةً لحاجة ملحّة إلى صون اللسان العربي من اللحن[1].

يتضح أن نشأة النحو العربي في البصرة لم تكن حدثًا عارضًا، بل جاءت نتيجة ظروف حضارية وعلمية أفرزتها بيئة ثقافية نشطة وحاجة ملحّة لحماية اللغة من اللحن.

ولا شك أن ظاهرة اللحن، التي تفشّت نتيجة اختلاط العرب بغيرهم بعد الفتوحات الإسلامية، كانت دافعًا مباشرًا إلى الإسراع في وضع قواعد تضبط العربية وتحفظ نصوصها، وعلى رأسها القرآن الكريم. غير أنّ الاقتصار على هذا العامل وحده قد يُغفل عناصر أخرى كان لها أثر بالغ في نشأة النحو بالبصرة، كتوفر البيئة العلمية الخصبة، وكثرة حلقات الدرس، وتعدد مراكز الثقافة فيها. ومن أهم المقومات التي أسهمت في ازدهار

[1] مهدي المخزومي: الفراهيدي "عبقري من البصرة"، الطبعة الثانية – بغداد – 1989، ص13.

الدراسات اللغوية في البصرة: سوق المربد: وهو منتدى أدبي ولغوي بارز، كان يجتمع فيه الشعراء والخطباء واللغويون، فتتلاقح فيه الآراء، وتُروى الأشعار، وتُستشهد النصوص، مما أتاح مادة لغوية ثرية اعتمد عليها النحاة في الاستشهاد والتقعيد. المسجد الجامع بالبصرة: كان مركزًا رئيسًا لحلقات العلم، حيث دارت فيه مجالس التفسير والحديث واللغة، ونشأت فيه أولى الدروس النحوية، وتخرج منه أعلام المدرسة البصرية[1].

وهكذا تضافرت العوامل الحضارية والعلمية والاجتماعية في البصرة لتجعلها البيئة الأولى التي وُضع فيها أساس النحو العربي، فاستحقت أن تُعدّ مهد المدرسة البصرية وأول من رسّخ دعائم هذا العلم في صورته المنهجية المنظمة.

تُعَدُّ المدرسة البصرية النواةَ الأولى لنشأة الدرس النحوي العربي وتطوره، غير أن هذا النشوء لم يكن وليدَ جهدِ فردٍ واحد، بل جاء نتيجة تراكُم معرفي شارك فيه عدد من العلماء على تعاقب الأزمنة. ومن ثمّ لا يصحّ نسبة النحو البصري إلى علم بعينه، كأن يُقال إن واضعه هو الخليل أو غيره، وإنما كانوا أعلامًا أسهموا في ترسيخ قواعده وإرساء دعائمه، فكان لكلٍّ منهم أثره البارز في تشييد صرح هذا المذهب. وانطلاقًا من ذلك، فإن الحديث عن تطوّر الدرس النحوي في البصرة يقتضي تتبّع مراحله منذ بداياته الأولى حتى اكتمال نضجه، وهو ما دفع أصحاب كتب التراجم إلى عرض تاريخ النحو وفق منهج "الطبقات"،

[1] مهدي المخزومي، المرجع السابق، "ص13.

فظهرت مؤلفات تحمل عناوين مثل طبقات النحويين ومراتب النحويين، مرتّبةً بحسب التعاقب الزمني لأعلامه[1].

الطبقة الأولى: أبو الأسود الدؤلي وتلاميذه تُعَدّ الطبقة الأولى حجر الأساس في نشأة النحو البصري، ويأتي في مقدّمتها أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ)، الذي يُنظر إليه بوصفه أول من وضع اللبنات الأولى لعلم النحو. وقد اختلفت الروايات فيمن وجّهه إلى هذا العمل، غير أن الثابت هو جهده العظيم في خدمة العربية، خاصةً في وضع نقط الإعراب لضبط أواخر الكلمات، حمايةً للقرآن الكريم من اللحن بعد اتساع الفتوحات ودخول الأعاجم في الإسلام.

ويُنسب إليه أيضًا أنه وضع أبوابًا أولى في النحو، وقيل إن له كتابًا يُسمّى التعليقة، غير أن هذه الأعمال لم تصل إلينا. ومع ذلك، فإن أثره ظلّ حاضرًا من خلال تلاميذه الذين تابعوا مسيرته، فمهّدوا الطريق لظهور جيلٍ لاحق من النحاة الذين طوّروا القواعد ووسّعوا مباحثها، حتى تبلورت المدرسة البصرية في صورتها العلمية المعروفة[2].

يتبيّن أن نشأة النحو البصري كانت ثمرة جهود متعاقبة لعدد من العلماء، لا عملًا فرديًا منسوبًا إلى عالم واحد، ويظلّ أبو الأسود الدؤلي حجر الأساس في هذا البناء، إذ مهّد بوضعه نقط الإعراب لانطلاق الدرس النحوي وتطوره عبر طبقات متتابعة من النحاة.

[1] نبيلة قريني، محاضرات في مقياس المدارس النحوية، جامعة 8 ماي 1945 قائمة، 2020 - 2019م، ص47.
[2] نبيلة قريني، المرجع السابق، ص48.

تعتبر مدرسة البصرة من أقدم المدارس النحوية وأهمها في تاريخ الدرس اللغوي العربي، وقد نشأ فيها أوائل النحاة الذين أسهموا في تأسيس قواعد النحو وضبط اللغة العربية، ويمكن تقسيم علمائها إلى طبقات؛ فأولى الطبقات تضم رواد التأسيس مثل أبو الأسود الدؤلي الذي يُنسب إليه وضع اللبنات الأولى للنحو، ثم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي وسّع دائرة القياس وأرسى منهج التعليل، يليه عيسى بن عمر الثقفي الذي عمّق الدرس النحوي وأخذ عنه كبار العلماء[1].

ثم جاءت طبقة النضج والازدهار مع الخليل بن أحمد الفراهيدي واضع معجم العين ومؤسس علم العَروض، وتلميذه سيبويه صاحب كتاب الكتاب الذي يُعدّ أول مؤلف شامل في النحو العربي، ثم تبعهم علماء مثل المبرد الذين أكملوا بناء المنهج البصري القائم على القياس والدقة في الاستشهاد بكلام العرب، فكان لمدرسة البصرة دور ريادي في تقعيد النحو وتحديد أصوله النظرية التي أثّرت في الدرس اللغوي قرونًا طويلة[2].

يتضح أن مدرسة البصرة مثّلت الأساس العلمي والمنهجي لنشأة النحو العربي، إذ أرست قواعده على القياس والدقة في الاستشهاد والتعليل، وقد أسهم

[1] عبد القادر بقادر، مدرسة البصرة ومنهجها في الدراسة اللغوية، جامعة ورقلة، ص54.

[2] عبد القادر بقادر، المرجع السابق، ص55.

علماؤها عبر طبقات متعاقبة في تقعيد اللغة وضبطها، مما جعل منهجها مرجعًا أصيلًا في الدرس النحوي عبر العصور.

المطلب الثاني: المدرسة الكوفية

يُعدّ النحو الكوفي أحد المذهبين الرئيسين في الدرس النحوي العربي إلى جانب المذهب البصري، وقد نشأ في الكوفة خلال القرن الثاني الهجري، متأثرًا بطبيعة المدينة العلمية التي عُرفت بكثرة الرواية والقراءات. ارتبط هذا المذهب بأعلام كبار مثل الكسائي والفراء، وتميّز بمنهج يقوم على التوسّع في السماع والأخذ بمختلف لهجات العرب، بل والاحتجاج بالشاذ والنادر من الشعر والقراءات، يقوم النحو الكوفي على اعتماد القياس إلى جانب السماع، غير أنهم كانوا أوسع من البصريين في القياس؛ إذ أجازوا القياس على الشاذ إذا ثبت سماعه، انطلاقًا من اعتقادهم بأن ما نُقل من كلام العرب قليلٌ بالقياس إلى ما لم يُنقل[1].

كما تأثر منهجهم بالبيئة الفقهية في الكوفة، المعروفة بمدرسة الرأي، مما عزز النزعة العقلية والاجتهادية لديهم. وقد أسهم الكوفيون في تطوير مباحث نحوية دقيقة، مثل التوسع في تعليل الظواهر اللغوية، والاهتمام بالقراءات القرآنية، وإقامة أقيسة لغوية جديدة، كما يظهر في اجتهادات الفراء في كتابه المعاني. ورغم

[1] عبد الرحمن غربي، أصول النحو الكوفي وخصائصه من خلال كتاب معاني القرآن للفراء قراءة في القياس النحوي عند الفراء، المجلد: 17 العدد: 01، مجلة دراسات وابحاث، جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس، 15 جانفي 2025، ص591.

اختلافهم مع البصريين في بعض الأصول والقواعد، فإن المدرستين اتفقتا على أن القياس أصلٌ من أصول النحو، وأنه أداة ضرورية لاستنباط الأحكام اللغوية. وبذلك يمثّل النحو الكوفي تيارًا علميًا قائمًا على الجمع بين الرواية والاجتهاد، أسهم في إثراء الدرس النحوي العربي وتوسيع آفاقه المنهجية[1].

خلاصة القول، يتبيّن أن النحو الكوفي اتسم بالتوسّع في السماع والقياس، مع اعتماد الشواهد المتنوعة من كلام العرب والقراءات، مما منحه مرونةً منهجية واضحة، وقد أسهم هذا الاتجاه، رغم اختلافه عن المدرسة البصرية، في إثراء الدرس النحوي وتعميق البحث في أصول القياس والتعليل.

المطلب الثالث: المدرسة البغدادية

لقد ظهرت المدرسة البغدادية في النحو العربي نتيجة مسار طويل من التمهيد الفكري والعلمي الذي بدأه الأخفش الأوسط، حين سعى إلى التقريب بين مدرستي البصرة والكوفة واتخذ موقفاً وسطاً بينهما، بعيداً عن حدة التعصب التي طبعت المرحلة الأولى من تاريخ النحو. فقد كان الأخفش أول من خفّف من حدّة الانقسام، متبنياً منهج الاعتدال والانتقاء من المذهبين، ثم جاء بعده الفراء والمازني والمبرد فأسهموا في ترسيخ هذا الاتجاه الوسطي، رغم بقائهم منتمين في الأصل إلى مدرستيهم، ومع كثرة المناظرات العلمية، ولا

[1] عبد الرحمن غربي، المرجع السابق، ص592.

سيما تلك التي دارت بين المبرد وثعلب، وتوافد طلاب العلم من مختلف أقطار العالم الإسلامي إلى بغداد[1].

نشأ جيل جديد من التلاميذ لم يكن أسير التعصب المذهبي، بل كان همه تحصيل العلم والنظر في الحجج والترجيح بينها، فكانوا يتنقلون بين حلقات الدرس، ويعرضون أقوال هذا على ذاك، وينتخبون ما يقتنعون بصحته. ومن هنا تبلورت المدرسة البغدادية فعلياً في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، لتقف موقفاً وسطاً بين البصرية والكوفية، جامعةً بين منهجيهما، ومتحررةً من الالتزام الصارم بأصول أحدهما، وقد اتسمت هذه المدرسة بالاعتدال، والانتخاب، والميل الغالب إلى المنهج البصري مع الإفادة من الكوفيين، فكان لها دور حاسم في توحيد الاتجاه النحوي وتخفيف حدّة الانقسام، وأصبحت منذ ذلك الحين تمثل الطابع العام للنحو العربي في العراق وفارس ومصر والأندلس، مما جعلها مرحلة نضج وتوازن في تاريخ الدرس النحوي العربي[2].

ويفهم من هذا أن المدرسة البغدادية نشأت نتيجة منهج وسط بين البصرة والكوفة، فاستقطبت التلاميذ بالعلم والنظر دون تعصب، وأرسخت الاعتدال والانتقاء في الفكر النحوي العربي.

[1] محمود حسيني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة دار عمار، ص112.
[2] محمود حسيني محمود، المرجع السابق، ص117.

-خلاصة الفصل

يُظهر هذا الفصل أن النحو العربي نشأ كرد فعل حضاري وثقافي واجتماعي للحفاظ على اللغة العربية وصونها من اللحن والانحراف، وقد بدأت الجهود المبكرة في البصرة على يد أبو الأسود الدؤلي، الذي أسس اللبنات الأولى للنحو ونقّط المصحف، فمهّد الطريق لعلماء لاحقين مثل الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه لتطوير القواعد ووضع المصطلحات والنظريات المنهجية.

كما بيّن الفصل أثر المدارس النحوية في تطور الفكر النحوي، فتمثل المدرسة البصرية الأساس العلمي والمنهجي، في حين ركّزت المدرسة الكوفية على التوسّع في السماع والقياس، أما المدرسة البغدادية فاستحضرت الاعتدال والانتقاء بين منهجي البصرة والكوفة، مفضية إلى توحيد النهج النحوي.

وبذلك، أصبح علم النحو شبكة مترابطة من القواعد والمفاهيم، تحفظ اللغة العربية وتضمن دقة التعبير وجمال الأسلوب، وتشكّل ركيزة أساسية في الثقافة العربية والعلمية.

الفصل الثاني: التعدد النحوي وتحليل الاختلاف

المبحث الأول: مفهوم التعدد النحوي

المطلب الأول: تعريف التعدد النحوي

المطلب الثاني: مجالات التعدد النحوي

المطلب الثالث: أسبابه

المبحث الثاني: مفهوم التحليل النحوي

المطلب الأول: تعريف التحليل النحوي

المطلب الثاني: مجالاته المطلب الثالث: إجراءاته وأدواته

المبحث الثالث: التعدد النحوي في ضوء التحليل

المطلب الأول: مظاهر التعدد في الإعراب

المطلب الثاني: التعدد في التوجيه النحوي

المطلب الثالث: أثر الاختلاف في بناء القاعدة النحوية

-تمهيد

يأتي هذا الفصل ليمهّد لدراسة ظاهرة التعدد النحوي بوصفها إحدى الظواهر المركزية في الدرس اللغوي العربي، لما تكشفه من مرونة في البنية النحوية وقدرة على استيعاب وجوه متعددة من التحليل الإعرابي والتركيبي والدلالي.

فالنحو العربي لم يتعامل مع الجملة بوصفها بنية مغلقة ذات تفسير واحد، بل فتح المجال أمام تعدد الأوجه تبعًا لاختلاف السياقات وتنوع القراءات وتداخل المعطيات الدلالية.

ومن هنا تبرز أهمية البحث في مفهوم التعدد النحوي، ومجالاته، وأسبابه، باعتباره مدخلًا لفهم العلاقة العميقة بين القاعدة النحوية والمعنى، وكيف أسهمت هذه العلاقة في بناء تصور نحوي يتسم بالمرونة والاتساع دون الإخلال بالضوابط العلمية التي أرساها النحاة الأوائل.

المبحث الأول: مفهوم التعدد النحوي

يعد التعدد النحوي من الظواهر البارزة في الدرس اللغوي العربي، إذ يكشف عن مرونة البنية النحوية وقدرتها على استيعاب أكثر من وجه إعرابي أو توجيه تركيبي، وقد اهتم به النحاة قديما وحديثا لما له من أثر في توسيع الدلالة وإثراء التحليل اللغوي.

المطلب الأول: تعريف التعدد النحوي

هو ظاهرة علمية تتمثل في تنوّع المصطلحات واختلاف صيغها داخل المدرسة النحوية الواحدة أو عند أحد أعلامها، نتيجة تطوّر الدرس النحوي وتراكم الجهود الشارحة والتحليلية، مع بقاء الإطار المفهومي العام ثابتًا. فقد شكّلت مرحلة التأسيس عند سيبويه في كتابه الكتاب المنطلق الأول لهذا التعدد؛ إذ اتسمت مصطلحاته بالطول والتركيب وإدراجها ضمن عناوين الأبواب، في سياق علمي كان يسعى إلى الضبط والتقعيد في بيئة ثقافية ودينية وعلمية متداخلة[1].

وقد أتاح هذا الطول – بما اشتمل عليه من قيود دقيقة – إمكانات متعددة للفهم والتأويل، الأمر الذي جعل الشراح، ومنهم السيرافي، يقفون عند ألفاظ تلك المصطلحات يحللونها لفظة لفظة ويستنبطون منها معاني وأوجهاً

[1] العربي ركي، رضا رافع، أسباب تعدد المصطلح النحوي عند سيبويه – دراسة تحليلية لنماذج منها – المجلد: 05، العدد: 02، جامعة يحي فارس – المدية (الجزائر)، 2023م، ص303.

متعددة. ومن ثمّ فإن التعدد النحوي لا يُفهم بوصفه اضطرابًا في الاصطلاح، بل هو نتيجة طبيعية لخصوبة النص المؤسس، واختلاف زوايا النظر إليه، وتفاعل النحو مع علوم أخرى، مما أفضى إلى ثراء اصطلاحي وتنوّع في التعبير مع المحافظة على الضوابط التي أرساها المؤسس الأول[1].

المطلب الثاني: مجالات التعدد النحوي

يتجلى التعدد النحوي في مجالات متعددة، كالإعراب، والتراكيب، وتعدد الوظائف النحوية للكلمة الواحدة، ويظهر بوضوح في النصوص القرآنية والشعرية حيث تتعدد أوجه التوجيه تبعًا للسياق والدلالة.

يشير التعدد النحوي إلى تنوع العلاقة بين الوظيفة النحوية والعلامة الإعرابية في الجملة الواحدة، سواء بتعدد الوظائف مع ثبات العلامة، أو بتعدد العلامات مع ثبات الوظيفة، وهو ما يعكس مرونة اللغة العربية وقدرتها على التعبير عن معانٍ متعددة ضمن نفس البنية التركيبية. فالتعدد في الوظيفة دون تغير العلامة الإعرابية يعني أن تبقى الحركة واحدة، بينما تتغير الوظائف وفق السياق والدلالة، كما يظهر في القرآن الكريم، مثل كلمة (غير) في قوله تعالى: "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ"، إذ جاز إعرابها في الجر والنصب على عدة أوجه تبعًا لمعاني البدل أو الوصف أو الحال، وكذلك كلمة

[1] العربي ركي، المرجع السابق، ص304.

(مالك) في قوله: "مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ"، التي يمكن أن تُجر أو تُرفع أو تُنصب بحسب التأويل[1].

وفي الشعر نجد مثال ذلك في كلمة (غارة) في الرجز: "يوم النخيل غارةً مِلْحَاحا"، حيث احتملت النصب على المفعول لأجله أو على الحال. أما تعدد العلامة دون تغير الوظيفة فيظهر في التوابع أو المنادى، حيث تتغير الحركة تبعًا لما قبلها دون أن تفقد وظيفتها الأساسية، كما في قول عبد الله بن رواحة: "يا زيد زيد اليعملاتِ الذَّبلِ"، فقد جاز تعدد العلامة بين الضمة والفتحة على كلمة (زيد) الأولى، بينما بقيت وظيفة النداء ثابتة، وكذلك في قول الشاعر من البسيط: "يا لعنة الله والأقوامِ كُلِّهُمُ / والصالحين على سمعان من جار"[2].

ويُظهر هذا التعدد أن العلامة الإعرابية ليست العامل الوحيد في تحديد المعنى، بل تشترك معها عناصر السياق والمعنى في ضبط الوظائف النحوية، مما يعكس قدرة النظام الإعرابي العربي على التعبير الدقيق عن دلالات متعددة ضمن نفس التركيب، ويجعل من دراسة هذا التعدد وسيلة لفهم مرونة اللغة وعمقها ودقة تراكيبها.

[1] حيدر عبد الحسين علوان، بكر عبد المجيد ثامر، تعدد الأوجه النحوية في كتاب شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية للسيد محمد بن علي الموسوي العاملي من أعلام القرن الحادي عشر الهجري)، مجلة العلوم التربوية والإنسانية، العدد (14) أغسطس 2022، ص28.

[2] حيدر عبد الحسين علوان، المرجع السابق، ص29.

المطلب الثالث: أسبابه (المنهج السماع، القياس، الدلالة...)

يرجع التعدد النحوي إلى جملة من الأسباب، منها اعتماد النحاة على السماع واختلافهم في القياس. كما تلعب الدلالة والسياق دورًا محوريًا في توجيه الأوجه الإعرابية وتعددها.

يُعزى التعدد في القواعد النحوية عند النحاة إلى مجموعة من الأسباب المتداخلة التي تتعلق بالمطرد، والمعايير، والشواهد، والسياق، فضلًا عن أصل الوضع واستثناءاته. فمن أبرز هذه الأسباب اختلاف النحاة في تحديد مفهوم المطرد، أي الأنماط التركيبية التي تتكرر في مستويات الكلام المختلفة، كالقرآن الكريم، والشعر، والنثر، والحديث النبوي الشريف. فقد اعتقد بعض النحاة أن أسلوبًا معينًا مطرد في الكلام، فيقيسون عليه ويقعدون قاعدة عامة، بينما رأى آخرون أن هذا النمط لا يتكرر إلا في بعض النصوص الشعرية أو الخاصة، ولا يجوز التقعيد عليه، وهو ما يوضح اختلافهم في أسلوب القلب، الذي ذهب قسم إلى جوازه في الكلام والشعر استنادًا إلى المعنى، في حين رأى نحاة الأندلس أنه لا يجوز إلا اضطرارًا في الشعر[1].

كما يختلف النحاة في المعيار الذي يعتمدونه في التقعيد؛ فالبصريون يشترطون المطرد فقط كأساس للتقعيد، بينما يتوسع الكوفيون في قبول التقعيد للشواهد غير المطردة، حتى لو كانت قليلة، كما يظهر في حالة المنادى المعرفة

[1] محمود حسن الجاسم، أسباب التعدد في التحليل النحوي، جامعة حلب- كلية الآداب- قسم اللغة العربية، مجلد 1، ص93.

بالألف واللام بعد أدوات النداء، حيث فسَّر البصريون الظاهر بحسب المطرد، بينما تمسك الكوفيون بالظاهر. ومن الأسباب الأخرى وجود قواعد مبنية على شواهد قليلة أو استثناءات، فتظهر قواعد ضعيفة يقاس عليها عند الضرورة في التحليل أو توليد الكلام، كما في زيادة الباء في المفعول عند بعض النحاة أو قراءة "يخوفكم بأوليائه" في القرآن الكريم، مما يبرز طبيعة القواعد المتنوعة وفقًا للشواهد المتاحة[1].

كما يلعب أصل الوضع واستثناءاته دورًا في التعدد؛ فالأصل يفرض ترتيب المفعول به بعد الفعل، لكن الشواهد المطردة أحيانًا تسمح بتقديمه لأغراض بلاغية، فتولد قاعدة فرعية تختلف عن الأصل. إضافة إلى ذلك، تتجاوز بعض القواعد مجرد الأنماط التركيبية لتأخذ معطيات السياق في الاعتبار، مثل القاعدة القائلة: "متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار مع صحة المعنى كان أولى من حمله على الإضمار"، أو قاعدة الضمير الذي "لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل"[2].

وبذلك، يظهر أن التعدد النحوي ليس أمرًا اعتباطيًا، بل هو نتيجة لتفاعل معقد بين تحديد المطرد، واختلاف المعايير النحوية، وتفاوت الشواهد،

[1] محمود حسن الجاسم، المرجع السابق، ص93.
[2] المرجع نفسه، ص94.

ومرونة القاعدة بين الأصل والاستثناء، وأثر السياق في التحليل، وهو ما يفسر الخلاف بين المدارس النحوية المختلفة، مثل البصريين والكوفيين، ويجعل عملية القياس على القواعد أحيانًا محدودة بالشواهد الفصيحة أو بالقواعد الأقوى، بينما تسمح أحيانًا بتطبيق قواعد أضعف عند الحاجة.

المبحث الثاني: مفهوم التحليل النحوي

المطلب الأول: تعريف التحليل النحوي

-لغة:

التحليل في اللغة هو مصدر الفعل (حلّل)، وهو مشتق من الجذر المعجمي (ح ل ل)، الذي يفيد معنى التفكيك والإزالة والبيان. وقد ورد في لسان العرب أن: "حلّ العقدة يحلّها حلًّا: فتحها ونقضها فانحلّت"، أي فكّها بعد أن كانت مشدودة. ومن هذا المعنى اللغوي يتضح أن التحليل يدلّ على تفكيك الشيء إلى عناصره الأساسية، وإزالة ما فيه من تعقيد أو غموض، قصد فهمه وإدراك مكوّناته الداخلية[1].

-اصطلاحا:

[1] الفيروزآبادي القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 8، 2005، ص 986، مادة حلل.

هو منهج علمي يندرج ضمن الدراسات اللغوية، يُعنى بدراسة الجملة العربية في بنيتها الداخلية من خلال تفكيكها إلى عناصرها الأساسية، وتحديد وظائفها الإعرابية، وبيان العلاقات التركيبية التي تربط بين هذه العناصر، بما يكشف عن المعاني والدلالات التي تحملها في سياقها، وقد نشأ هذا التحليل في بداياته الأولى مع نشأة التفسير اللغوي عند النحاة الأوائل، حيث كان ذا طابع تطبيقي عملي يهدف إلى ضبط اللسان وفهم النصوص، خاصة القرآن الكريم، دون أن يكون له آنذاك إطار اصطلاحي محدد[1].

المطلب الثاني: مجالاته

يتضح من خلال تتبع تراث النحاة العرب، وخاصة عند أبي علي الفارسي، أن التحليل النحوي لم يكن عملاً عفويا، بل كان قائما على مجموعة من المجالات المنهجية التي شكلت إطاراً ضمنياً موجهاً لفهم التراكيب اللغوية، رغم عدم التصريح بها بشكل نظري مباشر، وتتمثل هذه المجالات في أربعة محاور أساسية، يأتي في مقدمتها مجال المقولات (الأصناف) الذي يُعد المدخل الأول للتحليل؛ إذ انطلق النحاة من تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وعدّوا الكلمة أبسط وحدة دالة في اللغة،

[1] فخر الدين قباوة،التحليل النحوي أصوله وأدلته، الطبعة الأولى، شركة أبو الهول للنشر، 2006م، ص13.

ومن خلالها يتم بناء التراكيب والجمل، ولذلك حرصوا على تحديد خصائص كل قسم وعلاماته ووظائفه، مثل قابلية الاسم للإخبار عنه، واقتران الفعل بالزمن، ودلالة الحرف على المعاني[1].

ثم يأتي مجال العامل الذي يشكل أساس العلاقات النحوية داخل التركيب، حيث يفسر النحاة من خلاله ظواهر الإعراب والتأثير المتبادل بين الكلمات، ويحدد الروابط القائمة بينها على مستوى الوظيفة. أما مجال البنية فيرتبط بالشكل التركيبي للكلام، من حيث ترتيب العناصر، وصيغها الصرفية، وما يطرأ عليها من تغيرات، وهو ما يكشف عن البعد الشكلي والتنظيمي للجملة العربية. ويُستكمل ذلك بـ المستوى القبلي (نظرية الأصول اللغوية) الذي يعبر عن الخلفيات الفكرية والمنطقية التي ينطلق منها النحاة في تفسير الظواهر، بما في ذلك اعتمادهم على مبادئ عقلية وتأويلية توجه فهمهم للغة[2].

. ومن خلال تداخل هذه المجالات يتبين أن التحليل النحوي العربي كان يقوم على رؤية متكاملة تجمع بين التصنيف، والتأثير، والبناء، والتأصيل، وهو ما يفسر درجة الاتساق التي طبعت آراء النحاة القدامى رغم اختلاف عصورهم، كما يفسر في الوقت نفسه الانتقادات الحديثة التي وُجهت إليهم بسبب اعتمادهم على أسس غير معلنة أحيانا، أو إخضاعهم اللغة لمقاييس منطقية وفلسفية[3].

[1] احمد عبد الله ظاهر، مجالات التحليل النحوي عند أبي علي الفارسي، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية العدد الحادي عشر، كلية الآداب جامعة واسط، 2013، ص2-3.

[2] احمد عبد الله ظاهر، المرجع نفسه، ص3.

[3] احمد عبد الله ظاهر، المرجع السابق، ص3.

المطلب الثالث: إجراءاته وأدواته

يبدأ التحليل النحوي بقراءة الجملة قراءةً متأنية لفهم معناها العام، ثم تحديد نوعها إن كانت جملة اسمية أو فعلية. بعد ذلك يتم تعيين الفاعل في الجملة الفعلية أو المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، باعتبارهما الركيزة الأساسية للتركيب، ثم يُنتقل إلى تحديد الفعل وضبطه من حيث الزمن (ماضٍ، مضارع، أمر)، وبعدها يتم البحث عن المفعول به إن وُجد، من خلال طرح السؤال: "ماذا؟" أو "من؟" على الفعل، كما يتم التعرف على المفاعيل الأخرى مثل: المفعول فيه (الظرف الزماني أو المكاني) المفعول لأجله المفعول معه المفعول المطلق إضافة إلى ذلك، يتم تحديد المتممات مثل الحال، التمييز، النعت، والبدل، مع بيان نوع كل منها ووظيفته في الجملة[1].

بعد ذلك، يتم تحليل شبه الجملة (الجار والمجرور أو الظرف) وبيان متعلقها، أي الكلمة التي ترتبط بها (غالبًا الفعل أو الخبر). كما يشمل التحليل تحديد الروابط النحوية مثل حروف العطف، وأدوات الشرط، وأدوات النفي والاستفهام، مع بيان دورها في الربط بين أجزاء الجملة. وفي مرحلة متقدمة، يتم التعرف على الجمل الفرعية (مثل الجملة النعتية أو الحالية أو المفعولية) وبيان محلها الإعرابي من الجملة الكبرى[2].

ويرتكز التحليل كذلك على فهم أركان الجملة الاسمية والفعلية، من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل ومفعول، مع مراعاة قضايا الرتبة والحذف، إلى جانب الإلمام بالنواسخ النحوية بمختلف أنواعها

[1] الفارو سانتوس، كيفية القيام بالتحليل النحوي، 2026، 14:34، مقال على موقع/https://escuelapce.com/ar

[2] الفارو سانتوس، المرجع نفسه.

(الحرفية والفعلية والاسمية) وأثرها في تغيير الأحكام الإعرابية. ويُعدّ فهم المفعولات الخمسة وأنماطها المختلفة عنصرًا أساسيًا في تحليل الجملة الفعلية، كما يتطلب الأمر معرفة الاستعمالات النحوية المتعددة للأدوات مثل (من، ما، إن، أن، حتى، الفاء...)، نظرًا لتعدد دلالاتها واختلاف وظائفها بحسب السياق. ومن أدوات التحليل أيضًا الإحاطة بأساليب اللغة العربية المتنوعة كالمدح والذم، والنداء، والتعجب، والاستثناء، والتوكيد وغيرها، مع معرفة صيغها وأحكامها الإعرابية، فضلًا عن القدرة على تخريج التراكيب الخاصة والشوارد النحوية، ومعرفة الثوابت الإعرابية التي لا تتغير في كثير من الاستعمالات[1].

ولا يكتمل التحليل إلا بالإلمام بالمصطلحات النحوية الدقيقة، وتجنّب الأخطاء الشائعة بين المعربين، مع كثرة الاطلاع على النصوص المعربة في القرآن الكريم والحديث الشريف والنصوص الأدبية. كما يتطلب التحليل الجمع بين نظرتين أساسيتين: نظرة جزئية تركز على إعراب المفردات، وأخرى كلية تنظر في بنية الجملة والنص ككل، مع ضرورة فهم المعنى العام للنص؛ لأن الإعراب فرع عنه، ويُدعم ذلك بالممارسة المستمرة، والاستعانة بذوي الخبرة، والاطلاع على تعدد الأوجه الإعرابية والتخريجات النحوية، مما ينمّي ملكة التحليل ويُكسب الدارس دقةً ومرونةً في التعامل مع النصوص،

[1] جمال عبدالعزيز أحمد، آليات التحليل النحوي للنص اللغوي، 2012/7/19، 1433/8/29، 14:43، مقال على موقع https://www.alukah.net/literature_language/0/42706/

وأخيرا، فإن الرجوع إلى كتب الإعراب المتخصصة ومراجعة ما تم تحليله باستمرار يُعدّ من أهم الوسائل لترسيخ المهارة والارتقاء بالمستوى النحوي[1].

المبحث الثالث: التعدد النحوي في ضوء التحليل

المطلب الأول: مظاهر التعدد في الإعراب

تتجلى مظاهر التعدد في الإعراب في النحو العربي من خلال تعدد الأوجه الإعرابية للتركيب الواحد نتيجة اختلاف العوامل المؤثرة في فهم المعنى، حيث قد تُعرب الجملة الواحدة بأكثر من وجه كما في جملة "حصرت صدورهم" التي اختلف فيها النحاة بين كونها حالًا أو جملة دعائية استئنافية. ويعود هذا التعدد أيضا إلى غياب الأداء الصوتي من تنغيم ونبر، مما يؤدي إلى اختلاف في توجيه المعنى بين الخبر والإنشاء، كما يظهر التعدد بوضوح في مسألة الوقف والابتداء، إذ يختلف الإعراب باختلاف موضع الوقف، مثل كلمة "والمؤمنون" التي قد تكون معطوفة أو مبتدأ بحسب القراءة[2].

ويسهم السياق بدوره في تعدد التحليل النحوي، لأنه يوجه فهم المعنى من خلال القرائن المحيطة بالكلام. ويُعد الاجتهاد النحوي من أبرز مظاهر هذا التعدد، حيث اختلف النحاة في إعراب بعض الألفاظ مثل "ما" في "بئسما" بين

[1] جمال عبدالعزيز أحمد، المرجع السابق.

[2] أحمد الدياب، العوامل المؤثرة في ظاهرة تعدد الوجوه الإعرابية في النحو العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد: 30، 2021، ص6.

كونها تمييزًا أو فاعلًا أو اسمًا موصولًا أو جزءًا من الكلمة. كما يظهر التعدد في تحليل الحروف والتراكيب، مثل اختلافهم في إعراب "الكاف" في "كما"، مما يعكس ثراء اللغة العربية ومرونتها، ويؤكد أن التعدد في الإعراب ظاهرة طبيعية ناتجة عن تفاعل المعنى مع السياق والأداء والاجتهاد[1].

المطلب الثاني: التعدد في التوجيه

يعد التعدد في التوجيه النحوي من أبرز الظواهر التي تكشف عن عمق العلاقة بين النحو والدلالة في التراث العربي، إذ لم يكن النحاة ينظرون إلى الجملة على أنها ذات تركيب واحد جامد، بل كانوا يفتحون المجال لعدة أوجه إعرابية ممكنة، تختلف باختلاف المعنى المقصود أو السياق الذي ترد فيه. فالجملة الواحدة قد تحتمل أكثر من توجيه نحوي، وكل توجيه منها يُفضي إلى معنى مغاير أو درجة مختلفة من الدلالة، وهو ما يدل على أن المعنى ليس تابعًا للنحو فحسب، بل شريكٌ في بنائه وتوجيهه. وقد أدرك النحاة القدماء هذه الحقيقة منذ وقت مبكر، فربطوا بين صحة الإعراب وصحة المعنى، وجعلوا من المعنى معيارًا أساسياً في ترجيح أحد الأوجه الإعرابية على غيره. فإذا تعددت الأوجه، نظروا في أيّها أليق بالسياق وأقرب إلى المراد، فاختاروه وعدّوه أولى بالقبول[2].

ومن هنا ظهر ما يُعرف بـ"الاحتمال النحوي"، حيث تتعدد القراءات أو الأوجه الإعرابية، لكن لا تُقبل جميعها على السواء، بل يُرجّح منها ما يسنده المعنى ويقوّيه. ويبرز هذا التعدد بوضوح

[1] أحمد الدياب، المرجع السابق، ص7.

[2] محمد قاسم محمد حسين، الأثر الدلالي في التوجيه النحوي من حيث التعدد والاحتمال والمنع، العدد الثامن عشر، الجزء الرابع، جامعة الأزهر، 1435هـ-2014م، ص2919.

في النصوص القرآنية والشعرية، حيث تتنوع التراكيب وتغتني بالدلالات، مما يتيح للنحوي أن يقدّم أكثر من تحليل. غير أن هذا التعدد ليس فوضويًا، بل تحكمه ضوابط دلالية وسياقية دقيقة، إذ إن أي توجيه لا يستقيم معه المعنى يُرفض، مهما كان مقبولًا من الناحية الشكلية[1].

ولذلك قرر النحاة قاعدة مفادها أن "كل ما أدى إلى فساد المعنى فهو مردود"، وهو ما يؤكد أن الدلالة كانت الحَكَم النهائي في قبول الأوجه النحوية أو ردها، كما أن هذا التعدد أسهم في إثراء الدرس النحوي، إذ أتاح للنحاة الوقوف على دقائق المعاني واختلاف المقاصد، وربط البنية التركيبية بالوظيفة الدلالية ربطًا وثيقًا. ومن هنا يمكن القول إن التعدد في التوجيه النحوي ليس مجرد ظاهرة شكلية، بل هو مظهر من مظاهر حيوية اللغة العربية ومرونتها، ودليل على وعي النحاة القدماء بأهمية المعنى في بناء القاعدة النحوية وتفسيرها[2].

المطلب الثالث: أثر الاختلاف في بناء القاعدة النحوية

يتبين مما سبق أن ظاهرة التعدد في التوجيهات النحوية لا تقف عند حدود اختلاف الأوجه الإعرابية للشاهد الواحد، بل تتجاوز ذلك إلى الإسهام في بناء القاعدة النحوية ذاتها بناءً دينامياً مرناً، يقوم على استيعاب الاحتمال الدلالي وتعدد المقاصد التعبيرية. فالنحاة لم ينظروا إلى القاعدة بوصفها صياغة جامدة، وإنما بوصفها إطاراً تفسيرياً قابلاً لاستيعاب اختلاف السياقات وتنوع القراءات والروايات، الأمر الذي يجعل من الدلالة عنصراً حاسماً في ترجيح وجه على آخر أو في إثبات جواز

[1] محمد قاسم محمد حسين، المرجع السابق، ص2920.
[2] محمد قاسم محمد حسين، المرجع نفسه، ص2920.

أكثر من وجه. ومن ثمّ فإن القاعدة النحوية في صورتها النهائية كثيراً ما تكون حصيلة تفاعل بين المعطى الشكلي (الإعرابي) والمعطى الدلالي (المعنى)، حيث يتكفل المعنى بتوجيه الإعراب أحياناً، كما يتكفل الإعراب بكشف الفروق الدقيقة في الدلالة أحياناً أخرى[1].

وهذا التداخل هو الذي منح النحو العربي طابعه التفسيري، وجعل من ظاهرة التعدد وسيلة لإثراء المعنى لا سبباً في اضطرابه، إذ إن اختلاف الأوجه الإعرابية ليس اختلافاً صورياً، بل هو اختلاف في البنية الدلالية نفسها، مما يوسع من طاقة القاعدة ويجعلها أكثر قدرة على استيعاب النصوص المختلفة، خاصة النصوص القرآنية والشعرية التي تقوم على كثافة المعنى وتعدد الإيحاء[2].

[1] محمد قاسم محمد حسين، المرجع السابق، ص2929.
[2] المرجع نفسه، ص2930.

خلاصة الفصل

خلص هذا الفصل إلى أن التعدد النحوي يمثل ظاهرة علمية أصيلة في التراث اللغوي العربي، ناتجة عن تفاعل حيّ بين النصوص المؤسسة والجهود الشارحة والتأويلات التحليلية، مما أفرز ثراءً اصطلاحيًا وتنوعًا في التوجيهات الإعرابية، وقد تبين أن هذا التعدد لا يُعد اضطرابًا في القاعدة، بل هو تعبير عن خصوبة النظام النحوي وقدرته على استيعاب اختلاف السياقات وتنوع الدلالات.

كما أظهر الفصل أن التعدد يتجلى في مجالات متعددة، أبرزها الإعراب، وتعدد الوظائف النحوية، وتنوع التراكيب، خاصة في النصوص القرآنية والشعرية التي تسمح بتعدد أوجه التوجيه.

وتبين كذلك أن أسباب هذا التعدد تعود إلى اختلاف النحاة في الاعتماد على السماع والقياس، وتفاوت معاييرهم في التقعيد، إضافة إلى دور السياق والدلالة في توجيه القاعدة النحوية، فضلًا عن العلاقة بين الأصل والاستثناء في بناء الحكم النحوي.

وبذلك يتضح أن التعدد النحوي يمثل مظهرًا من مظاهر الحيوية في النحو العربي، ويؤكد أن القاعدة النحوية ليست بنية جامدة، بل نظام تفسيري مفتوح يستوعب المعنى ويخدم الدلالة في مستوياتها المختلفة.

القصل الثالث: من نحو الجملة إلى نحو المعنى

المبحث الأول: التحليل النحوي بوصفه انتقالا من البنية إلى الدلالة

المطلب الأول: من نحو الجملة إلى نحو النص

المطلب الثاني: العلاقة بين التركيب والمعنى

المطلب الثالث: خصوصية النظام اللغوي العربي

المبحث الثاني: مواءمة التعدد النحوي مع ضبط القواعد

المطلب الأول: التعدد النحوي والانضباط القاعدي

المطلب الثاني: التعدد النحوي بوصفه آلية لضبط القاعدة النحوية

المطلب الثالث: التعدد بوصفه ثراء لغويا

المبحث الثالث: مجالات التحليل النحوي وقواعده

المطلب الأول: التحليل الصرفي

المطلب الثاني: التحليل التركيبي

المطلب الثالث: التحليل الدلالي

تمهيد

يتناول هذا الفصل التحليل النحوي بوصفه مرحلة وسيطة ومحورية في الانتقال من البنية اللغوية إلى الدلالة، حيث لا يُنظر إلى النحو باعتباره مجرد قواعد شكلية لضبط الإعراب، بل بوصفه آلية تفسيرية تكشف عن كيفية توليد المعنى داخل التراكيب.

وينطلق الفصل من تتبع تطور الدرس النحوي من نحو الجملة إلى نحو النص، وما ترتب عن ذلك من توسع في مجال التحليل ليشمل العلاقات النصية والسياقية بدل الاقتصار على الجملة المعزولة. كما يعالج الفصل العلاقة الوثيقة بين التركيب والمعنى، مبرزًا أن البنية النحوية ليست منفصلة عن الدلالة، بل تسهم في تشكيلها وتوجيهها عبر ظواهر مثل التقديم والتأخير والحذف.

ثم يتوقف عند خصوصية النظام اللغوي العربي بما يحمله من خصائص صرفية وصوتية وكتابية تؤثر في عمليات الفهم والتحليل.

وفي جانب آخر، يناقش الفصل مواءمة التعدد النحوي مع ضبط القواعد، مبرزا أن اختلاف الأوجه الإعرابية لا يعني الفوضى، بل يعكس ثراء لغويا محكومًا بالقياس والسماع.

وأخيرًا، يتناول مجالات التحليل النحوي (الصرفي، التركيبي، والدلالي) بوصفها مستويات متكاملة تسهم في بناء المعنى، سواء في الدراسات اللغوية التقليدية أو في تطبيقات اللسانيات الحاسوبية ومعالجة اللغة الطبيعية.

المبحث الأول: التحليل النحوي بوصفه انتقالا من البنية إلى الدلالة

المطلب الأول: من نحو الجملة إلى نحو النص

تعد الجملة من أهمّ الوحدات الأساسية في الدرس النحوي واللساني، وقد تعدّدت تعريفاتها واختلفت باختلاف الاتجاهات النحوية واللسانية، كما تداخل مفهومها مع مفهوم الكلام؛ الأمر الذي جعل ضبطها تعريفًا جامعًا مانعًا مسألة صعبة في التراث العربي القديم غير أنّ هذا التداخل بدأ يتلاشى تدريجيًا إلى أن حُسم بشكل واضح على يد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، الذي ميّز بين الجملة والكلام تمييزًا دقيقًا، فجعل كلّ كلام جملة، وليس كلّ جملة كلامًا، إذ اشترط في الكلام الإفادة التامة. وقبل هذا التحديد الدقيق، قدّم النحاة تعريفات متعدّدة تعكس تصوّراتهم لطبيعة الجملة ووظيفتها[1].

ومن أبرز هؤلاء سيبويه (ت 180هـ)، الذي يُعدّ من أوائل من تناولوا هذا المفهوم، وإن لم يستعمل مصطلح "الجملة" صراحة في كتابه الكتاب، بل اكتفى بالإشارة إلى مكوّناتها الأساسية، مركّزًا على ثنائية المسند والمسند إليه، التي تمثّل جوهر البنية الإسنادية في العربية[2].

---

[1] سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الكتاب تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج1، ص23.

[2] سيبويه، المرجع نفسه، ص23.

يعتبر نحو النص من أبرز التحوّلات التي عرفها الدرس اللساني الحديث، إذ لم يعد الاهتمام مقتصرا على الجملة بوصفها أكبر وحدة لغوية، بل امتدّ إلى دراسة وحدات أكبر وأكثر تعقيدًا، هي النصوص والخطابات، وقد استند هذا الاتجاه إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية، يأتي في مقدّمتها مفهوم النص (Text) الذي شكّل محورا رئيسيًا في أبحاث اللغويين المعاصرين، غير أنّ تحديد مفهوم النص لم يكن أمرا متفقا عليه، بل عرف اختلافًا واضحًا تبعًا لتعدّد المدارس اللسانية وتباين منطلقاتها النظرية، فقد ذهب فريق من اللغويين إلى عدم تجاوز حدود الجملة، معتبرين إياها أكبر الوحدات اللغوية الممكنة للتحليل، ومن ثمّ لم يروا ضرورة للحديث عن وحدة أعلى منها[1].

وفي الاتجاه نفسه تقريبا، رأى بعض الدارسين أنّ الجملة (Sentence) تمثل السقف النهائي للتحليل اللغوي، نافين بذلك وجود بنية لغوية أوسع، في مقابل ذلك، ظهر اتجاه آخر أكثر انفتاحًا، تجاوز حدود الجملة نحو آفاق أرحب، ومن أبرز ممثليه إميل بنفنيست، الذي اعتبر الجملة وحدة من وحدات الخطاب، لا غاية التحليل اللغوي، بل جزءا من بنية أكبر هي الخطاب، وبهذا الطرح، نقل مركز الثقل من الجملة إلى السياق الاستعمالي الذي تنتظم فيه، مؤكدا أن المعنى لا يتحقّق في الجملة منعزلة، بل داخل شبكة من العلاقات النصية والتداولية[2].

[1] الطيب العزالي قواوة، من نحو الجملة إلى نحو النص، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، المجلد الثاني : العدد السابع : جامعة العربي التبسي - تبسة، جوان 2018، ص193.
[2] الطيب العزالي قواوة، المرجع نفسه، ص194.

كما اختلف الباحثون في طبيعة النص ذاته؛ فذهب فريق إلى نفي كونه وحدة لغوية قائمة بذاتها، واعتبروه مجرّد وحدة استعمال (Usage Unit)، أي أنّه يتحقّق في مقام الاستعمال لا في نظام اللغة، ومن ثمّ لا يخضع لنفس القواعد التي تحكم البنى اللغوية التقليدية. بينما رأى فريق آخر أنّ النص كيان لغوي متكامل، له قواعده الخاصة التي تُضاف إلى القواعد الأساسية للنحو، بحيث يُنظر إليه على أنّه متتالية من الجمل المترابطة بعلاقات دلالية وتركيبية وتداولية. وعلى هذا الأساس، أصبح نحو النص يهتم بدراسة مظاهر الترابط (Cohesion) والاتساق (Coherence)، وآليات الإحالة، والحذف، والربط، وغيرها من الوسائل التي تجعل من النص وحدة دلالية متكاملة، لا مجرد تجاور لجمل منفصلة[1].

شهد الدرس اللساني تطوّرًا نوعيًا تمثّل في الانتقال من الاهتمام بالجملة بوصفها أكبر وحدة للتحليل، إلى دراسة النص باعتباره البنية الكبرى التي تتحقّق فيها الوظيفة التواصلية للغة فقد ظلّ النحو التقليدي، منذ سيبويه إلى اللسانيات البنيوية، يركز على الجملة باعتبارها وحدة مكتملة من حيث التركيب والدلالة، غير أنّ هذا التصوّر بدأ يتزعزع مع تطوّر الدراسات اللسانية الحديثة التي كشفت قصور نحو الجملة عن تفسير كثير من الظواهر المرتبطة بالسياق والاستعمال[2].

وقد مثلت أعمال فرديناند دي سوسير نقطة انطلاق مهمّة في إعادة التفكير في اللغة بوصفها نظامًا من العلاقات، غير أنّ التحوّل الفعلي نحو النص بدأ مع دراسات زيليغ هاريس في

[1] الطيب العزالي قواوة، المرجع السابق، ص194.
[2] الطيب العزالي قواوة، المرجع نفسه، ص198.

تحليل الخطاب، حيث فتح المجال لدراسة اللغة في استعمالها الفعلي داخل السياقات التواصلية، ومن هنا، لم تعد الجملة كافية لفهم المعنى، بل أصبح النص هو الوحدة الأساسية للتحليل، لأنه الإطار الذي تنتظم فيه الجمل ضمن شبكة من العلاقات الدلالية والتداولية[1].

وفي هذا السياق، برزت نظرية النص عند روبرت ألان دي بوجراند وفولفغانغ دريسلر، حيث حددا سبعة معايير للنصية (Textuality)، لا يكتسب النص صفته إلا بتوافرها مجتمعة، وهي: السبك (الترابط الشكلي)، والحبك (الانسجام الدلالي)، والقصدية، والإعلامية، والمقامية، والقبول، والتناص، وقد مثّلت هذه المعايير انتقالا واضحا من التركيز على البنية الشكلية للجملة إلى الاهتمام بالبنية الكلية للنص، بما تتضمنه من علاقات داخلية وخارجية، كما ساهمت اتجاهات أخرى، مثل الأسلوبية، والتأويل، والسيميائيات، ونظرية أفعال الكلام، في توسيع مجال البحث النصي، إذ لم يعد النص مجرد تتابع لجمل، بل أصبح حدثا تواصليًا حيًا، يتفاعل فيه المرسل والمتلقي ضمن سياق ثقافي واجتماعي محدّد[2].

المطلب الثاني: العلاقة بين التركيب والمعنى

تُعدّ العلاقة بين التركيب والمعنى من الركائز الأساسية التي قام عليها النحو العربي، إذ لم يكن اهتمام النحاة منصبًّا على البنية الشكلية للجملة فحسب، بل كان المعنى هو المنطلق والغاية في آنٍ واحد. فالنحاة، منذ البدايات الأولى، كانوا ينطلقون من المعنى لتحديد سلامة التركيب، وجوازه أو منعه،

[1] الطيب العزالي قواوة، المرجع السابق، ص199.
[2] الطيب العزالي قواوة، المرجع نفسه، ص200.

معتبرين أن صحة العبارة لا تُقاس بمجرد مطابقتها للقواعد، بل بمدى أدائها للمعنى المقصود أداءً سليما واضحا، وهذا ما يظهر جليًا في أعمال علماء كبار مثل المبرد، الذي جعل المعنى معيارا حاسمًا في تقويم التراكيب، حين اعتبره الفيصل في تصحيح النحو، ومن هنا، فإنّ كثيرًا من الظواهر النحوية، كالحذف والتقدير والتقديم والتأخير، لم تكن تُفسَّر تفسيرًا شكليًا محضًا، بل كانت تُفهم في ضوء ما تقتضيه الدلالة[1].

فقد يلجأ النحوي إلى تقدير عنصر محذوف إذا كان في ذلك استقامة للمعنى، أو يمنع تركيبًا ما إذا أدّى إلى لبس أو فساد دلالي، حتى وإن كان من حيث الظاهر موافقًا لبعض القواعد. وهذا يدلّ على أن النحو العربي نحوٌ دلالي في جوهره، يعلي من شأن المعنى ويجعله موجها للتحليل، كما أن العلاقة بين التركيب والمعنى علاقة تفاعلية؛ فالتركيب ليس مجرد وعاء محايد للمعنى، بل يسهم في تشكيله وتوجيهه، من خلال ترتيب العناصر، واختيار الصيغ، واستعمال الأدوات، لذلك فإن اختلاف البنية التركيبية قد يؤدي إلى اختلاف في الدلالة، ولو كانت المفردات نفسها، وهو ما يؤكد أن المعنى لا يُستخلص من الكلمات منفردة، بل من طريقة انتظامها داخل التركيب[2].

[1] نهاد موسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، دار البشير ، ط : 01 ، القاهرة ، مصر ، 1987 ، ص : 65

[2] نهاد موسى، المرجع السابق، ص65.

وعليه، يمكن القول إنّ النحو العربي قد سبق كثيرا من الاتجاهات اللسانية الحديثة في ربطه الوثيق بين الشكل والمعنى، حيث لم يفصل بينهما، بل جعلهما متلازمين، مع تقديم واضح للمعنى بوصفه الغاية النهائية التي ينبغي أن تخدمها جميع القواعد والأحكام النحوية.

يتضح من ذلك أن الحكم على التراكيب اللغوية من حيث الجواز أو المنع لا يتوقّف عند حدود البنية النحوية الصرفة، بل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمعنى في شموليته واتساعه، فالمعنى المقصود ليس مجرد المعنى النحوي أو المعجمي، بل هو معنى مركب يتداخل فيه السياق، والمقام، والعرف، والثقافة، بل وحتى الخلفيات العقائدية والنفسية للمتكلّم والمخاطَب، ومن هنا، قد يكون التركيب مقبولا من الناحية النحوية المجردة، لكنه يُرفض دلاليا إذا أفضى إلى لبس أو تعارض مع مقتضيات المقام، وقد يحدث العكس أيضا، إذ يُتسامح في بعض الخروقات الشكلية إذا اقتضى ذلك تحقيق معنى سليم أو غرض بلاغي واضح[1].

ويكشف هذا التداخل بين الداخلي (النحوي) والخارجي (السياقي التداولي) أنّ اللغة ليست نظامًا مغلقًا قائما على قواعد ثابتة فحسب، بل هي ممارسة تواصلية حيّة تتأثر بجملة من العوامل غير اللغوية، فالبنية النحوية، على الرغم من دقّتها، تبقى محدودة إذا ما قورنت باتساع المجال التداولي الذي

[1] جميلة بكاي، سعدودي الشاذلي، أثر المعنى في بناء المعايير النحوية، جسور المعرفة، المجلد 10 عدد 02، جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)، جوان 2024، ص598.

يحتضنها، حيث تتفاعل مع عناصر المقام والسياق لتنتج الدلالة النهائية، لذلك، فإنّ الانتقال من النظر إلى التركيب في حدوده الشكلية إلى النظر إليه في أبعاده التداولية يفرض اعتماد معايير أوسع، تُراعي مقاصد المتكلّم، وحال المخاطَب، والظروف المحيطة بالخطاب[1].

وعليه، فإن أثر المعنى في توجيه الأحكام النحوية يظل حاضرا بقوة، بل يتعزّز كلما انتقلنا من المستوى البنيوي إلى المستوى التداولي، الأمر الذي يجعل دراسة الأمثلة التطبيقية ضرورة لإبراز كيف يمكن للمعنى، في سياقاته المختلفة، أن يغير من حكم التركيب بين الجواز والمنع[2].

المطلب الثالث: خصوصية النظام اللغوي العربي

يتميّز النظام اللغوي العربي بجملة من الخصائص الفونولوجية والأرطوغرافية التي تجعله مختلفًا عن كثير من اللغات الألفبائية، خاصة الأوروبية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على طرق تعلّمه وتعليمه. فاللغة العربية، بوصفها لغة سامية، تعتمد نظامًا كتابيًا صوامتيًا (Consonantique)، حيث تُكتب الصوامت أساسًا، بينما تمثَّل الحركات بعلامات اختيارية، وهو ما يمنحها طابعًا خاصًا يجمع بين البعدين الألفبائي والمقطعي في آنٍ واحد. هذا التداخل يجعل من المقطع وحدة أساسية في تعلم القراءة، خاصة في المراحل الأولى، خلافًا للغات الأخرى التي تقوم أساسًا على الوعي الفونيمي.

[1] جميلة بكاي، المرجع السابق، ص598.
[2] جميلة بكاي، المرجع نفسه، ص599.

ومن أبرز خصوصيات العربية كذلك ظاهرة التماثل الكتابي (Homographie)، حيث تتشابه الكلمات في صورتها الخطية وتختلف في النطق والمعنى تبعا للحركات والسياق، مثل: "كتب" التي قد تُقرأ بوجوه متعددة[1].

وهذا ما يجعل السياق عنصرا حاسمًا في فهم النصوص، ويُبرز الفرق بين القارئ المبتدئ الذي يعتمد على التشكيل، والقارئ الخبير الذي يوظّف معرفته اللغوية والسياقية لفكّ الغموض. كما تتجلّى خصوصية العربية في الازدواجية اللغوية (Diglossia)، حيث تتعايش الفصحى مع الدارجة ولهجات أخرى، إضافة إلى حضور لغات أجنبية، مما يجعل الفصحى في كثير من الأحيان لغة مكتسبة عبر التمدرس، لا لغة أم، وهو ما يفرض تحديات إضافية على المتعلم في الانتقال من نظام لغوي شفهي مألوف إلى نظام كتابي معياري[2].

وتزداد هذه الخصوصية تعقيدا مع ثنائية الكتابة المشكولة وغير المشكولة؛ إذ يعتمد المتعلم في البداية على النصوص المشكولة التي تُسهل التفكيك الصوتي، ثم ينتقل تدريجيا إلى النصوص غير المشكولة التي تتطلب مهارات أعلى في التحليل السياقي والمعجمي والنحوي. لذلك، فإن تعليم العربية يقتضي مراعاة

[1] الغالي أحر شاو، خصوصيات اللغة العربية وإكراهات تدريسيتها، مجلة علوم التربية، مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية شعبة علم النفس كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز فاس. نص الورقة المقدمة في اليوم الدراسي الذي نظمته كلية علوم التربية بالرباط الخميس 05 مارس 2015، ص11.

[2] الغالي أحر شاو، المرجع السابق، ص11.

هـــذه الخصـــائص، عـــبر اعتمـــاد منهجيـــة بيداغوجيـــة تنطلـــق مـــن الـــوعي المقطعـــي في المراحـــل الأولى، ثم تتـــدرج نحـــو الـــوعي الفـــونيمي، مـــع التركيـــز علـــى تنميـــة الكفـــاءة السياقية لدى المتعلم[1].

المبحث الثاني: مواءمة التعدد النحوي مع ضبط القواعد

المطلب الأول: التعدد النحوي والانضباط القاعدي

يعتبر التعدد في الأوجه الإعرابية من أبرز الظواهر التي تعكس ثراء اللغة العربية ومرونتها، غير أنّ هذا التعدد لا يعني الفوضى أو الانفلات من القواعد، بل يظل محكومًا بما يُعرف بالانضباط القاعدي. فالنحاة، رغم اختلافهم في توجيه الإعراب، لا يخرجون عن أصول النحو وقوانينه العامة، وإنما يتحركون داخل دائرة احتمالات يجيزها القياس اللغوي وتدعمها القرائن السياقية والمقامية. إنّ تعدد التحليلات النحوية غالبًا ما ينشأ عن غياب بعض العناصر المساعدة على تحديد المعنى، مثل الأداء الصوتي (التنغيم) أو الوقف والابتداء أو السياق، فيلجأ النحوي إلى تقدير هذه العناصر بما ينسجم مع القواعد[2].

ومن هنا يظهر دور الانضباط القاعدي في ترجيح وجه إعرابي على آخر؛ إذ لا يُقبل أي توجيه إلا إذا كان مؤسسًا على قاعدة معتبرة أو سماع صحيح من كلام العرب. كما أن اختلاف

[1] الغالي أحر شاو، المرجع نفسه، ص12.

[2] إبراهيم العبد الله، العوامل المؤثرة في ظاهرة تعدد الوجوه الإعرابية في النحو العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة: 15، العدد: 30، يونيو 2021، ص210.

النحاة لا يكون اعتباطيًا، بل يخضع لمجموعة من المعايير، منها: قوة الدليل، وموافقة القياس، وانسجام التوجيه مع المعنى العام للنص، لذلك نجدهم يستعملون مصطلحات مثل: "يجوز"، "يُرجّح"، "يضعف"، "يمتنع"، وهي تدل على وعي منهجي يضبط هذا التعدد. وعليه، فإن التعدد النحوي ليس تناقضًا في القواعد، بل هو تعدد في زوايا النظر إلى التركيب اللغوي، ضمن إطار منضبط تحكمه أصول العربية، ويثري الدرس النحوي بدل أن يضعفه، لأنه يكشف عن طاقات اللغة في التعبير ويبرز دقة العلاقة بين الإعراب والمعنى[1].

المطلب الثاني: التعدد النحوي بوصفه آلية لضبط القاعدة النحوية

يعتبر التعدد النحوي من الآليات الأساسية التي اعتمدها النحاة في بناء القاعدة النحوية وضبطها، إذ لم تكن القاعدة وليدة نموذج واحد من الاستعمال، بل نتيجة استقراء واسع لمختلف أنماط الكلام العربي الفصيح فقد أدرك النحاة أن الاستعمال اللغوي ليس واحدا ثابتا، بل يتسم بالتنوع والاختلاف تبعًا للقبائل والسياقات، الأمر الذي أفضى إلى تعدد الأوجه الإعرابية والتركيبية داخل الظاهرة الواحدة، ومن هنا، لم يُنظر إلى هذا التعدد بوصفه اضطرابًا، بل عُدّ دليلًا على سعة العربية ومرونتها، مما دفعهم إلى تقنينه ضمن قواعد عامة تستوعب هذه الاختلافات[2].

وقد ظهر ذلك جليًا في تقسيماتهم لما هو مطّرد في القياس والاستعمال، وما هو شاذ في أحدهما أو فيهما معًا، وهو ما يشير إلى أن القاعدة النحوية لا تقوم على الإطلاق والجمود، بل على

[1] إبراهيم العبد الله، المرجع نفسه، ص211.
[2] ظاهر كلام الجديان، محمد ابن شماني، القاعدة النحوية بين حتمية الاستعمال اللغوي وآليات الافتراض العلمي، جسور المعرفة، المجلد 9، عدد 2، جامعة أحمد زبانة (غليزان)، مارس 2023، ص111.

الترجيح بين الاستعمالات المختلفة وفق معايير السماع والقياس، وبذلك يصبح التعدد النحوي أداة منهجية تسهم في توسيع دائرة القاعدة، بحيث لا تقتصر على صورة واحدة، بل تشمل مختلف الأوجه المقبولة، مع تحديد شروط كل وجه وضوابطه، ومن ثمّ، فإن القاعدة النحوية في التراث العربي هي بناء استقرائي مرن، يتأسس على استيعاب التنوع اللغوي وتنظيمه، لا على إلغائه أو إقصائه[1].

المطلب الثالث: التعدد بوصفه ثراء لغويا

يعتبر التعدد اللغوي، في ضوء المعطيات اللغوية والاجتماعية المعاصرة، مظهرًا من مظاهر الثراء الحضاري والثقافي، وليس مجرد ظاهرة تواصلية أو إشكالًا بنيويًا كما قد يُتصوّر في بعض الطروحات. فالتعدد، بما يحمله من دلالة على الكثرة والاتساع، يعكس قدرة المجتمع على استيعاب أنماط لغوية متعددة تُسهم في تنويع وسائل التعبير وتوسيع آفاق التفكير. وقد بيّنت التجارب الدولية، كما في بلجيكا وسويسرا، أن اعتماد أكثر من لغة رسمية لا يؤدي بالضرورة إلى التفكك، بل يمكن أن يشكّل نموذجًا ناجحًا للتعايش اللغوي والتوازن الثقافي، حيث تُوظَّف اللغات المختلفة في الإدارة والتعليم والتواصل وفق تنظيم دقيق يضمن لكل لغة مكانتها[2].

كما أن التعدد اللغوي يُسهم في تعزيز الكفايات الذهنية لدى الأفراد، إذ يتيح لهم الانتقال بين أنظمة لغوية متعددة، مما يُنمّي القدرة على التحليل والمقارنة والتأويل. وعلى المستوى الثقافي، يتيح التعدد اللغوي انفتاحًا على تراثات متنوعة،

[1] ظاهر كلام الجديان، المرجع السابق، ص112.

[2] عبد الحميد بوفاس، مشكلات التعدد اللغوي، التعدد اللغوي، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، ص01.

ويُغني الهوية الجماعية بدل أن يُضعفها، لأن الهوية في هذا السياق لا تقوم على الانغلاق، بل على التفاعل والتكامل[1].

كما أن تنوع المصطلحات المرتبطة بالمفهوم—مثل التعددية اللغوية، والتنوع اللغوي، والتباين اللساني—يعكس بدوره ثراءً معرفيًا في مقاربة الظاهرة، ويُظهر تعدد الزوايا التي يمكن النظر من خلالها إلى اللغة باعتبارها نظامًا اجتماعيًا وثقافيًا في آن واحد. ومن ثمّ، فإن التعدد اللغوي، إذا ما أُحسن تدبيره بسياسات لغوية واعية، يتحول إلى رافد من روافد التنمية المعرفية والتقدم الحضاري، ويُسهم في بناء مجتمع متوازن قادر على التفاعل مع محيطه المحلي والعالمي بكفاءة ومرونة[2].

المبحث الثالث: مجالات التحليل النحوي وقواعده

المطلب الأول: التحليل الصرفي

التحليل الصرفي هو أحد أهم إجراءات دراسة بنية الكلمة في اللغة العربية، ويهدف إلى تفكيك الكلمة إلى عناصرها المكوِّنة، وفهم بنيتها الداخلية، وتحديد خصائصها الصرفية المختلفة. وهو يقوم على دراسة الكلمة بعيدًا عن موقعها الإعرابي، مركزًا على شكلها وبنيتها وما يطرأ عليها من تغييرات. ويُعرَّف التحليل الصرفي بأنه عملية علمية تهدف إلى وصف الكلمة من حيث نوعها (اسم،

[1] عبد الحميد بوفاس، المرجع السابق، ص02.

[2] عبد الحميد بوفاس، المرجع نفسه، ص02.

فعل، حرف)، وتحديد صيغتها الأصلية والمشتقات الممكنة منها، مع بيان ما لحقها من زيادات أو حذف أو تغيير في البنية. كما يتيح هذا التحليل إعادة الكلمة إلى جذرها الثلاثي أو الرباعي، أو اشتقاق صيغ جديدة منها وفق القواعد الصرفية المعروفة في العربية[1].

ويعتمد التحليل الصرفي على مجموعة من الآليات الأساسية، أهمها: أولًا: تحديد نوع الكلمة، إذ يتم تصنيفها إلى اسم أو فعل أو حرف، لأن هذا التصنيف هو الأساس الذي تُبنى عليه بقية التحليلات. ثانيًا: تجريد الكلمة من الزوائد، أي فصل السوابق واللواحق التي دخلت عليها مثل أحرف الزيادة (الهمزة، التاء، الميم، إلخ)، للوصول إلى الجذر الأصلي. ثالثًا: تحديد الجذر الصرفي، وهو الأصل الذي تُشتق منه الكلمة، مثل الجذر (ك ت ب) في كلمات: كتب، كتاب، مكتوب، كاتب. رابعًا: بيان الصيغة الصرفية، أي الوزن الذي جاءت عليه الكلمة، مثل فاعل، مفعول، فعَّال، أو غيرها من الأوزان القياسية[2].

خامسًا: الكشف عن التغيرات الصرفية التي طرأت على الكلمة، مثل الإعلال (تغيير حرف علة)، والإبدال، والحذف، والإدغام، وهي تغييرات تحدث لتحقيق التخفيف أو الانسجام الصوتي داخل الكلمة. كما لا يقتصر التحليل الصرفي على التفكيك فقط، بل يتعداه إلى فهم العلاقات الاشتقاقية بين الكلمات، أي

[1] باية سهام، آليات التحليل الصرفي للنص اللغوي، مجلة الكلم، المجلد 08 العدد : 01، جامعة غليزان، 2023، ص294.

[2] باية سهام، المرجع نفسه، ص294.

كيف تتولد كلمات جديدة من أصل واحد. فمثلًا من الجذر (س ل م) تتفرع كلمات مثل: سلام، سلامة، مسلم، تسليم، إسلام، وهي جميعها تحمل معاني متقاربة تدور حول مفهوم السلامة والخضوع[1].

وتبرز أهمية التحليل الصرفي في كونه أداة أساسية لفهم بنية اللغة العربية، كما يُستخدم في الدراسات اللغوية الحديثة، ومعالجة النصوص آليًا، وتعليم اللغة، وإعداد المعاجم. فهو يساعد على ضبط المعنى الدقيق للكلمة، وإدراك العلاقات بين الألفاظ، وتفسير الظواهر اللغوية تفسيرًا علميًا دقيقًا. وبذلك يمكن القول إن التحليل الصرفي يمثل مرحلة أساسية في دراسة اللغة، لأنه يكشف البنية الداخلية للكلمة ويُظهر نظامها الاشتقاقي والتغييري، مما يجعل فهم النصوص أكثر عمقا ودقة[2].

المطلب الثاني: التحليل التركيبي

المستوى التركيبي هو أحد أهم مستويات التحليل الأسلوبي، ويُعنى بدراسة كيفية انتظام الكلمات داخل البنية اللغوية وفق علاقات نحوية وتركيبية منتظمة، بحيث تتشكل منها جمل وعبارات تحمل دلالات جديدة تُعرف بالدلالة التركيبية. فالكلمة في هذا المستوى لا تُفهم بمعزل عن سياقها، بل داخل شبكة من العلاقات التي تربطها بما يجاورها من ألفاظ، وهو ما يُطلق عليه في اللسانيات

[1] باية سهام، المرجع السابق، ص295.
[2] باية سهام، المرجع نفسه، ص295.

الحديثة مصطلح السياق اللغوي (contexte verbal)، أي الوسط اللغوي الذي تتفاعل فيه العناصر اللفظية تفاعلاً بنيويًا يخضع لقواعد النحو والتركيب[1].

ومن ثم فإن الكلمة لا تظل محصورة في معناها المعجمي فقط، بل تكتسب قيمة دلالية إضافية ناتجة عن موقعها الوظيفي داخل الجملة، سواء أكانت فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو صفة أو مضافًا إليه، وهو ما يجعل من الدلالة التركيبية دلالة وظيفية بامتياز. وتتحدد هذه الدلالة من خلال مجموعة من العلاقات النحوية التي تنظم عناصر الجملة، مثل الفاعلية والمفعولية والوصفية والحالية والإضافة، إضافة إلى ظواهر أسلوبية أخرى تؤثر في البناء التركيبي مثل التقديم والتأخير والحذف والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث، وهي كلها آليات تسهم في تشكيل المعنى داخل النص وتوجيه دلالته[2].

فاختيار بنية تركيبية معينة دون أخرى ليس اختيارًا اعتباطيًا، بل يعكس رؤية المبدع النفسية والفكرية، ويكشف عن طبيعة التجربة الشعورية التي يعيشها. ومن الناحية التطبيقية، فإن تحليل المستوى التركيبي في النصوص الأدبية، وخاصة الشعر، يسمح بالكشف عن البنية الداخلية للتجربة الإبداعية وإبراز حركية الذات الشاعرة. فمثلاً في قصيدة ابن زيدون، يمكن ملاحظة هيمنة الجمل الفعلية

[1] عبد الخالق رشيد، تحليل المستوى التركيبي، جامعة وهران – 1– أحمد بن بله، ص2.
[2] عبد الخالق رشيد، المرجع نفسه، ص2.

في عدد كبير من الأبيات، وهو ما يعكس حركية نفسية مضطربة وتدفقًا انفعاليًا متواصلًا، إذ إن الجملة الفعلية بطبيعتها ترتبط بالزمن والحركة والتجدد، مما يوحي بكثرة التفاعل مع الأحداث وعدم الاستقرار على حالة شعورية واحدة[1].

في المقابل، نجد توظيفًا للجمل الاسمية في المقاطع التي تتصل بلحظات الهدوء والذكرى والأنس، حيث يمنحها هذا النوع من التركيب بعدًا دلاليًا قائمًا على الثبات والديمومة، لأن الجملة الاسمية تميل إلى التعبير عن الحالات المستقرة خارج الزمن أو في امتداده[2].

كما يبرز في النص الشعري استعمال الجمل القصيرة والمتلاحقة، المرتبطة غالبًا بأدوات العطف أو السببية، وهو ما يعكس توترًا داخليًا وتدفقًا سريعًا للمشاعر، ويجعل الإيقاع التركيبي متناسبًا مع الحالة النفسية المتأرجحة بين الفرح والحنين والألم. وهكذا يتبين أن المستوى التركيبي لا يؤدي وظيفة نحوية فحسب، بل يتحول إلى أداة تعبيرية تكشف عن أعماق التجربة الشعورية، وتساعد على فهم النص من خلال بنيته الداخلية لا من خلال معناه الظاهري فقط[3].

[1] عبد الخالق رشيد، المرجع السابق، ص2.
[2] عبد الخالق رشيد، المرجع نفسه، ص3.
[3] المرجع نفسه، ص3.

المطلب الثالث: التحليل الدلالي

التحليل النحوي هو أحد المكوّنات الأساسية في فهم اللغة داخل إطار اللسانيات ومعالجة اللغة الطبيعية، وهو يهتم بدراسة بنية الجملة من حيث ترتيب الكلمات وعلاقاتها الإعرابية والتركيبية داخل السياق. بمعنى آخر، لا يركز التحليل النحوي على المعنى مباشرة، بل على ''كيف بُنيت الجملة؟'' وكيف ترتبط الكلمات بعضها ببعض لتكوين تركيب لغوي سليم وفي سياق التحليل الدلالي، يلعب التحليل النحوي دورًا تمهيديًا ومحوريًا، لأنه يساعد على تحديد العلاقات بين الكلمات مثل الفاعل والمفعول، المبتدأ والخبر، أو الفعل وملحقاته[1].

هذه العلاقات النحوية تُعدّ الأساس الذي يُبنى عليه فهم المعنى، إذ إن تغيير البنية النحوية للجملة قد يؤدي إلى تغيير المعنى كليًا. فعلى سبيل المثال، الجملة: ''أكلَ الولدُ التفاحةَ'' لا يمكن فهم معناها بدقة إلا من خلال التحليل النحوي الذي يحدد أن ''الولد'' فاعل و''التفاحة'' مفعول به. وبدون هذا التحليل، يصبح من الصعب على النظام الحاسوبي أو حتى القارئ تحديد من قام بالفعل ومن وقع عليه الفعل[2].

[1] التحليل الدلالي: ما هو وكيف يعمل + أمثلة، 11:42، 2026، مقال على موقع https://www.questionpro.com/blo

[2] التحليل الدلالي، المرجع نفسه.

إذن، يمكن القول إن التحليل النحوي يعمل كمرحلة تنظيمية داخل التحليل الدلالي، حيث يهيّئ البنية اللغوية لفهم المعنى بدقة، ويساعد في كشف العلاقات الداخلية للنص، مما يساهم في تحسين أداء تطبيقات مثل الترجمة الآلية، روبوتات الدردشة، ومحركات البحث[1].

[1]التحليل الدلالي، المرجع السابق.

خلاصة الفصل

خلص هذا الفصل إلى أن التحليل النحوي يمثل حلقة أساسية في فهم اللغة، لأنه يشكل الجسر الذي يربط بين البنية الشكلية والدلالة، وقد تبين أن الانتقال من نحو الجملة إلى نحو النص وسّع من أفق التحليل اللغوي، وجعل المعنى مرتبطًا بالسياق والتداول أكثر من ارتباطه بالبنية المنفردة.

كما أظهر الفصل أن العلاقة بين التركيب والمعنى علاقة تفاعلية، حيث يسهم النحو في تشكيل الدلالة وتوجيهها، وليس فقط في ضبطها شكليًا. وتأكد أيضًا أن خصوصية النظام اللغوي العربي، بما فيه من ظواهر مثل التماثل الكتابي والازدواجية اللغوية، تجعل التحليل النحوي أكثر ارتباطًا بالسياق والمعنى.

ومن جهة أخرى، بيّن الفصل أن التعدد النحوي لا يتعارض مع القاعدة، بل يُعدّ مظهرًا من مظاهر المرونة اللغوية التي يضبطها القياس والسماع، مما يجعل القاعدة النحوية نظامًا استقرائيًا منفتحًا على التنوع. كما أثبت أن مستويات التحليل (الصرفي، التركيبي، والدلالي) مترابطة بشكل عضوي، حيث يشكل كل مستوى مدخلًا ضروريًا لفهم المستوى الذي يليه.

وفي المجمل، يتضح أن التحليل النحوي لم يعد يقتصر على وصف البنية، بل أصبح أداة لفهم المعنى وتفسيره، مع إمكانية توظيفه في مجالات حديثة مثل معالجة اللغة الطبيعية والذكاء الاصطناعي، مما يعكس التحول من النحو التقليدي إلى النحو التفسيري والتطبيقي.

خاتمة

–خاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن موضوع أثر الاختلاف في التعدد النحوي يمثل إحدى القضايا المركزية في الدرس اللغوي العربي، لما يكشفه من عمق في التفكير النحوي وتنوع في مناهج التحليل التي اعتمدها العلماء منذ نشأة النحو العربي إلى غاية تطور الدراسات اللسانية الحديثة.

فقد تبين أن النحو العربي لم يكن علمًا جامدًا يقوم على قاعدة واحدة ثابتة، بل كان مجالًا مفتوحًا للاجتهاد والتأويل، وهو ما أفرز ظاهرة التعدد النحوي التي تعكس مرونة البنية اللغوية العربية وقدرتها على استيعاب أكثر من وجه إعرابي ودلالي.

كما أظهرت الدراسة أن الاختلاف بين النحاة والمدارس النحوية (البصرية، الكوفية، البغدادية) لم يكن اختلافًا تعسفيًا أو تناقضًا في القواعد، بل كان اختلافًا منهجيًا ناتجًا عن تباين مصادر الاستدلال بين السماع والقياس

والدلالة، وهو ما أدى إلى تنوع في التحليل النحوي وتعدد في التوجيهات الإعرابية. ومن ثم فإن هذا الاختلاف أسهم في إثراء القاعدة النحوية بدل أن يضعفها، وجعلها أكثر قدرة على تفسير الظواهر اللغوية المختلفة.

وقد بينت الدراسة أيضًا أن التعدد النحوي لا يمكن النظر إليه باعتباره اضطرابًا في القاعدة، بل هو ظاهرة علمية تدل على حيوية اللغة العربية وثرائها، حيث يسمح بقراءات متعددة للبنية اللغوية الواحدة، تبعًا للسياق والمعنى والمقام.

كما أن التحليل النحوي الحديث قد ساهم في إعادة قراءة هذه الظاهرة من منظور جديد، يربط بين نحو الجملة ونحو النص، ويُبرز دور المعنى في توجيه الإعراب وفهم التركيب. وعليه، فإن الانتقال من نحو الجملة إلى نحو المعنى يمثل تطورًا مهمًا في فهم الظاهرة النحوية، إذ لم يعد التحليل النحوي يقتصر على البنية الشكلية للجملة، بل أصبح يهتم بالسياق الدلالي والوظيفي للنص، وهو ما يعزز

مكانة التعدد النحوي بوصفه آلية تفسيرية تساعد على فهم أعمق للخطاب اللغوي.

وفي الختام، يمكن القول إن التعدد النحوي ليس مجرد اختلاف في الإعراب أو التوجيه، بل هو انعكاس لطبيعة اللغة العربية بوصفها نظامًا حيًا يتسم بالمرونة والتنوع، كما أنه يشكل جسرًا بين التراث النحوي واللسانيات الحديثة، مما يفتح آفاقًا جديدة للبحث في قضايا اللغة وتحليلها.

قائمة المصادر والمراجع

-قائمة المصادر والمراجع:

-المصادر:

1) ابن جني، الخصائص، أبو الفتح عثمان)، تح محمد علي النجار، الناشر: المكتبة العلمية، د.ط، دست، ج1.

2) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الكتاب تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج1.

-المراجع:

1) ظاهر كلام الجديان، محمد ابن شماني، القاعدة النحوية بين حتمية الاستعمال اللغوي وآليات الافتراض العلمي، جسور المعرفة، المجلد 9، عدد 2، جامعة أحمد زبانة (غليزان)، مارس 2023

2) [1]عبد الحميد بوفاس، مشكلات التعدد اللغوي، التعدد اللغوي، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

3) عبد الخالق رشيد، تحليل المستوى التركيبي، جامعة وهران – 1– أحمد بن بله

4) نهاد موسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، دار البشير ، ط : 01 ، القاهرة ، مصر ، 1987

5) فخر الدين قباوة،التحليل النحوي أصوله وأدلته، الطبعة الأولى، شركة أبو الهول للنشر، 2006م

6) الفيروزآبادي القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 8، 2005

7) [1]محمود حسينى محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة دار عمار، ص112.

8) عبد القادر بقادر، مدرسة البصرة ومنهجها في الدراسة اللغوية، جامعة ورقلة.

9) [1]نبيلة قريني، محاضرات في مقياس المدارس النحوية، جامعة 8 ماي 1945 قائمة، 2020 – 2019م

10) [1]مهدي المخزومي: الفراهيدي "عبقري من البصرة"، الطبعة الثانية – بغداد – 1989

11) محمد عدنان فخري, منهج الخليل بن أحمد في تأسيس القواعد النحوية من خلال كتاب الجمل في النحو، بوقور جاوة الغربية، إندونيسيا، ص4.

12) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ط02، 1992م.

13) الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2005

14) وليد حمدي عبد غريب، موقع اللحن والاغتراف في الأدب العربي، بحث مشاركة المؤتمر الدولي الثاني للمجلس الدولي للغة العربية، الجامعة التكنولوجية – بغداد، 2013م / 1434هـ

–قائمة المجلات:

1) باية سهام، آليات التحليل الصرفي للنص اللغوي، مجلة الكلم، المجلد 08 العدد : 01، جامعة غليزان، 2023.

2) إبراهيم العبد الله، العوامل المؤثرة في ظاهرة تعدد الوجوه الإعرابية في النحو العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة: 15، العدد: 30، يونيو 2021.

3) الغالي أحر شاو، خصوصيات اللغة العربية وإكراهات تدريسيتها، مجلة علوم التربية، مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية شعبة علم النفس كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز فاس. نص الورقة المقدمة في اليوم الدراسي الذي نظمته كلية علوم التربية بالرباط الخميس 05 مارس 2015.

4) جميلة بكاي، سعدودي الشاذلي، أثر المعنى في بناء المعايير النحوية، جسور المعرفة، المجلد 10 عدد 02، جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)، جوان 2024

5) [1]أحمد الدياب، العوامل المؤثرة في ظاهرة تعدد الوجوه الإعرابية في النحو العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد: 30، 2021

6) [1]محمد قاسم محمد حسين، الأثر الدلالي في التوجيه النحوي من حيث التعدد والاحتمال والمنع، العدد الثامن عشر، الجزء الرابع، جامعة الأزهر، 1435هـ-2014م

7) [1]الطيب العزالي قواوة، من نحو الجملة إلى نحو النص، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، المجلد الثاني : العدد السابع : جامعة العربي التبسي – تبسة، جوان 2018.

8) محمود حسن الجاسم، أسباب التعدد في التحليل النحوي، جامعة حلب– كلية الآداب– قسم اللغة العربية، مجلد 1

9) [1]حيدر عبد الحسين علوان، بكر عبد المجيد ثامر، تعدد الأوجه النحوية في كتاب شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية للسيد محمد بن علي الموسوي العاملي من

أعـــلام القـــرن الحـــادي عشـــر الهجـــري)، مجلـــة العلـــوم التربويـــة والإنســـانية، العـــدد (14) أغسطس 2022

10) العـــربي ركـــي، رضـــا رافـــع، أســـباب تعـــدد المصـــطلح النحـــوي عنـــد ســـيبويه – دراســـة تحليليـــة لنمـــاذج منهـــا – المجلـــد: 05، العـــدد: 02، جامعـــة يحـــي فـــارس – المديـــة (الجزائر)، 2023م

11) عبد الرحمن غربي، أصول النحو الكوفي وخصائصه من خلال كتاب معاني القرآن للفراء قراءة في القياس النحوي عند الفراء، المجلد: 17 العدد: 01، مجلة دراسات وابحاث، جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس، 15 جانفي 2025

12) [1]بومـود طـارق، أثـر النسـق الاصـطلاحي في تكـوين المفـاهيم النحويـة عنـد سـيبويه دارسـة في المفهـوم والوظـائف والتمـثلات، مجلـة اللغـة الوظيفيـة، المجلـد 11، العـدد 2، جامعـة 20 أوت 1955 – سكيكدة، (الجزائر)، 2024م

13) احمد عبد الله ظاهر، مجالات التحليل النحوي عند أبي علي الفارسي، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية العدد الحادي عشر، كلية الآداب جامعة واسط، 2013

–المواقع الالكترونية:

1) الفـــارو ســـانتوس، كيفيـــة القيـــام بالتحليـــل النحـــوي، 2026، 14:34، مقـــال علـــى موقـــع https://escuelapce.com/ar/

2) مرحـــوم يـــونس، رائـــد مضـــمار النحـــو العـــربي "أبـــو الأســـود الـــدؤلي"، مـــايو 10, 2023، 13:34، مقـــال علـــى موقع/https://islamanar.com/arabic-grammar-6

3) [1]التحليـــل الـــدلالي: مـــا هـــو وكيـــف يعمـــل + أمثلـــة، 11:42، 2026، مقـــال علـــى موقـــع https://www.questionpro.com/blo

4) جمـــال عبـــدالعزيز أحمـــد، آليـــات التحليـــل النحـــوي للـــنص اللغـــوي، 2012/7/19، 1433/8/29، 14:43، مقال على موقع/https://www.alukah.net/literature_language/0/42706

5) عبـــد المـــنعم العبـــدو، اللحـــن في اللغـــة العربيـــة: تاريخـــه، تأثيراتـــه ودور الإســـلام في مكافحتـــه، ينـــاير 28, 2024، 13:45، مقال على موقعhttps://masarat-sy.or

6) أبـو أنـس أشـرف بـن يوسـف بـن حسـن، النحـو وتقـويم اللسـان، 2017/7/30 مـيلادي – 1438/11/7 هجـري، 11:22، مقال على موقع/https://www.alukah.net/literature_language/0/118641

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوع التعدد النحوي وأثر الاختلاف في بناء القاعدة النحوية العربية، باعتباره من أبرز الظواهر التي تعكس ثراء الدرس النحوي العربي ومرونته. وقد سعت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين اختلاف النحاة والمدارس النحوية وبين تعدد الأوجه الإعرابية والتحليلية للنصوص اللغوية، مع بيان أثر ذلك في تطور الفكر النحوي من الاقتصار على نحو الجملة إلى الاهتمام بنحو المعنى والنص. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بالنحو والتعدد النحوي والمدارس النحوية، ثم تحليل أسباب الاختلاف النحوي ومجالاته، وبيان دوره في توجيه القاعدة النحوية وتفسير الظواهر اللغوية. كما تناولت الدراسة جهود المدارس النحوية المختلفة، خاصة البصرية والكوفية والبغدادية، في معالجة القضايا النحوية وفق مناهج متباينة تقوم على السماع أو القياس أو الدلالة.

الكلمات المفتاحية التعدد النحوي الاختلاف النحوي المدارس النحوية نحو المعنى التحليل النحوي

Study Summary:

This study addresses the topic of grammatical pluralism and its impact on the construction of Arabic grammatical rules, considering it one of the most prominent phenomena reflecting the richness and flexibility of Arabic grammatical studies. The study sought to uncover the nature of the relationship between the differences among grammarians and grammatical schools and the multiplicity of grammatical and analytical approaches to linguistic texts, while demonstrating the impact of this on the development of grammatical thought from a focus on sentence grammar to an interest in semantic and textual grammar. The study adopted a descriptive-analytical approach, presenting concepts related to grammar, grammatical pluralism, and grammatical schools, then analyzing the causes and areas of grammatical difference, and explaining its role in guiding grammatical rules and interpreting linguistic phenomena. The study also examined the efforts of various grammatical schools, particularly the Basran, Kufan, and Baghdadi schools, in addressing grammatical issues according to diverse methodologies based on auditory evidence, analogy, or semantics. Keywords: Grammatical pluralism, Grammatical difference, Grammatical schools, Semantic grammar, Grammatical analysis